الجـمـهـوريـة الجـزائـريـة الديـمـقـراطيـة الشـعـبـيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنون:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر للفترة (2017-2021)

من إعداد الطالبين:

- سلامي عبد الكريم
- عراب عمـــــــاد

تحت إشراف الأستاذ:

العابد محمد

السنة الجامعية: 2023/2022

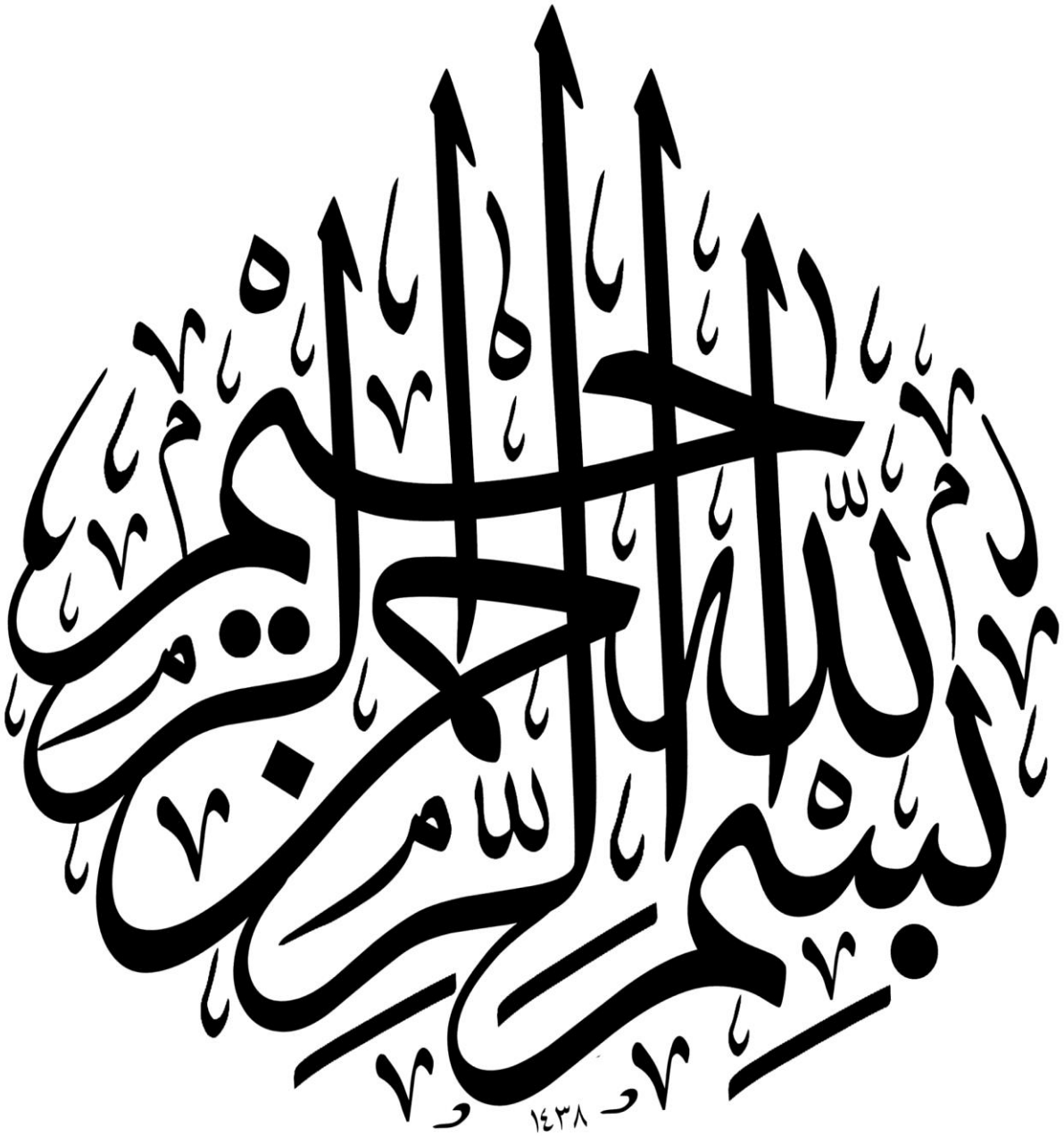
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

كلمة شكر

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث، والذي

وهبنا الصبر والمطاولة لنجعل هذا العمل علما ينتفع به.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان للدكتور الفاضل

"العابد محمد"

على كل ما قدمه ونصح به لنا من التوجيهات والإرشادات القيمة التي أمدنا بها في

سبيل نجاح هذا العمل.

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام

هذا

العمل.

اهداء

الي كل من كلله الله بالهيبة و الوقار ... الي من علمني العطاء بدون

انتظار الى من احمل اسمه بدون افتخار ... ارجو الله أن يمد في عمرك

لي ترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم

أهدتني بها اليوم و في الغد و الي الأبد ... والدي العزيز

الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى ملاكي في

الحياة ...أمي الحبيبة

الى شمع متقد ينير ظلمة حياتي ... إخوتي

الى زميلي ومشاركي في المذكرة ... عماد

الى من تحلو بهم الأيام وتميزوا بالوفاء والعطاء ... إسلام، مسلم، أمين، بلهوشي، خيرو، انيس، اسامة، محمد.

الى كل زميل ساعدنا في رحلتنا الجامعية ... أيهم، عائشة، شيماء،معتز،عبدو..

عبد الكريم

اهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

أحمد الله وأشكره عز وجل الذي أنعم علي ووفقني على إتمام هذا العمل من غير حول مني ولا قوة فهو الفضل أولا وأخيرا

أهدي ثمرة جهدي هذا الى

من قال فيهما الله .. وبالوالدين احسانا .. نور عيني اللى التي تعبت وقاست الكثير من أجلي وعلمتني أن الحياة كفاح ونجاح ولم تبخل عليا بدعواتها أمي الغالية

الى من تعب من أجل وكافح من أجل نجاحي ولم يبخل عليا بشيء طوال مسيرة الدراسية والحياتية الى رمز العطاء أبي الغالي

أطال الله في عمرهما ورعاهم

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والى النفوس البريئة اخوتي أدم وأسامة حفظهم الله

الى كل أفراد عائلة

الى زميلي ومشاركي في المذكرة ... كريم

الى رفيقة دربي ... نورسين

الى أصدقائي الأوفياء ... رامي، شعيب، رستم، سفيان، أنيس، إدريس، عبدو

الى زملائي الذين عاشو معي فترة الدراسة ... إسلام، عائشة، شيماء، معتز

عـــــماد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	/
الإهداء	/
فهرس المحتويات	**V-II**
فهرس الأشكال	**VII**
فهرس الجداول	**VIII**
قائمة الاختصارات	**IX**
مقدمة عامة	ب- ز
الفصل الأول: الإطار النظري العام للبنوك التجارية والتحليل المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم،أنواع وأهمية البنك	3
الفرع الأول: مفهوم البنك	3
الفرع الثاني: أنواع البنوك	3
الفرع الثالث: أهمية البنوك	5
المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية	5
الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية	6
الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية	7
المطلب الثالث: وظائف وسمات البنوك التجارية	8
الفرع الأول: الوظائف البنوك التجارية	8
الفرع الثاني: سمات البنوك التجارية	14
المطلب الرابع: مصادر تمويل البنوك التجارية	15
الفرع الأول: المصادر الداخلية	15
الفرع الثاني: الموارد الخارجية	17

المبحث الثاني:عموميات حول التحليل المالي	19
المطلب الأول:ماهية التحليل المالي	19
الفرع الأول: تعريف التحليل المالي	19
الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي	20
الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي	22
المطلب الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي	23
الفرع الأول: منهجية التحليل المالي	23
الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي:	25
الفرع الثالث: استعمالات التحليل المالي	26
المطلب الثالث: الأهداف والفئات المستفيدة من التحليل المالي	27
الفرع الأول: أهداف التحليل المالي	27
الفرع الثاني: الفئات المستفيدة من التحليل المالي	29
المطلب الرابع: عرض القوائم المالية وجدول حسابات النتائج	30
الفرع الأول: الميزانية المالية	31
الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة	32
الفرع الثالث: ميزانية البنك التجاري	34
الفرع الرابع: جدول حسابات النتائج للبنك التجاري	36
المبحث الثالث: دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	38
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	39
الفرع الأول: مفهوم الأداء	39
الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء	40
الفرع الثالث: مفهوم الأداء المالي	40
الفرع الرابع: مفهوم تقييم الأداء المالي	41
الفرع الخامس: خصائص عملية تقييم الأداء المالي	42
الفرع السادس: أهمية تقييم الأداء المالي	43

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	44
المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي	46
الفرع الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية	46
الفرع الثاني: نموذج الحيطة الكلية (نموذج Camels)	48
الفرع الثالث: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة	49
المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	50
الفرع الأول: مؤشرات الربحية	50
الفرع الثاني: مؤشرات كفاية رأس المال	52
الفرع الثالث: مؤشرات السيولة	53
الفرع الرابع: نسب النشاط	55
خاتمة الفصل الأول	56
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في بنك الخليج الجزائر	
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر(AGB)	59
المطلب الأول: نشأة تطور وتعريف بنك الخليج الجزائر	59
الفرع الأول: نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر	59
الفرع الثاني: المساهمون في بنك الخليج الجزائر	61
الفرع الثالث: تعريف بنك الخليج الجزائر	63
المطلب الثاني: إستراتيجية وامتيازات بنك الخليج الجزائر	63
المطلب الثالث: مهام، قيم وخدمات بنك الخليج الجزائر	66
المبحث الثاني: بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزائر– وكالة قالمة–	71
المطلب الأول: تعريف بوكالة بنك الخليج قالمة وهيكلها التنظيمي	71
المطلب الثاني: أهداف والخدمات بنك الخليج الجزائر– وكالة قالمة–	73
المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر	75

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنوات 2017-2021	75
المطلب الثاني: التحليل باستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر	81
خاتمة الفصل الثاني	88
الخاتمة العامة	90
قائمة المراجع	99
قائمة الملاحق	101

فهرس الجداول، الأشكال والملاحق

فهرس الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
01	حصص مساهمو بنك الخليج الجزائر	62
02	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر – وكالة قالمة –	71
03	تطور نسب العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر	82
04	تطور نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر	84
05	تطور نسب السيولة لبنك الخليج الجزائر	85
06	تطور نسبة توظيف الودائع في بنك الخليج الجزائر	87

فهرس الجداول:

الرقم	البيان	الصفحة
01	نموذج الميزانية	32
02	نموذج الميزانية المختصرة	33
03	نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	34
04	جدول حسابات النتائج وفق المعايير المحاسبة الدولية	37
05	نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	37
06	النسب المالية المتعلقة بقياس المخاطر المختارة	47
07	جانب الأصول لبنك الخليج الجزائر من سنة 2017 الى 2021	76
08	جانب الخصوم لبنك الخليج الجزائر من سنة 2017 الى 2021	78
09	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر من سنة 2017 الى 2021	80
10	مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر من سنة 2017 الى 2021	82
11	مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر من سنة 2017 الى 2021	84
12	مؤشرات السيولة لبنك الخليج الجزائر من سنة 2017 الى 2021	85
13	نسبة توظيف الودائع لبنك الخليج الجزائر من سنة 2017 الى 2021	86

قائمة الاختصارات:

الرمز	الإسم باللغة العربية	الإسم باللغة الأجنبية
ROE	العائد على حقوق الملكية	Return On Equity
EVA	القيمة الإقتصادية المضافة	Economic Value Added
ROA	معدل العائد على الأصول	Return On Assets
NIM	هامش صافي الفوائد	Net Interest Margin

مقدمة عامة

تمهيد:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي بأهمية واسعة لكونها تعكس مدى كفاءة البنوك وفعاليتها، وتبين الانحرافات ومواطن الضعف لاقتراح الحلول اللازمة مما يعزز الأداء مستقبلا ويطوره، وعلى اعتبار أن البنوك تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، وتلعب دورا رئيسيا في دعمه وتطويره، فهي تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية، وإنشاء المشروعات الجديدة وتطوير المشروعات القائمة، ولضمان بقاء هذا التقييم تم وضع أدوات مالية من أهمها التحليل المالي فهو يؤدي دورا جوهريا في تقييم أوضاع وسلامة البنوك كونه يسمح بإبراز أوجه القوة والإنجازات التي تحققها تلك البنوك.

يعتبر التحليل المالي في محيط إدارة الأعمال موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، ولقد ظهرت أهميته في ميدان الإئتمان والاستثمار وانتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط المالي والرقابة المالية وكذلك الحصول على الأموال بهدف إستثمارها.

يعتمد التحليل المالي على مجموعة متنوعة من الأدوات والمعايير المالية لتقييم أداء البنوك التجارية، حيث تمثل هذه الادوات المحللين من تحديد مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح، إدارة الديون وتجنب المخاطر، تلبية احتياجات العملاء والتنبؤ بتوجهات السوق المستقبلية.

هذا ما يعطي أهمية بالغة للتحليل المالي وخاصة في الوقت الراهن الذي أصبحت فيه عملية التقييم ضرورية وملحة لمعرفة مستوى الأداء المالي في للبنوك، وقد عرف القطاع البنكي الجزائري مجموعة من التحولات والتي كان لها أثر على كفاءة الأداء ومردودية البنوك، لما تحتاج تجربتها إلى تقييم عدة جوانب مالية وذلك للوقوف على نقاط قوة من أجل تحفيزها وتنميتها، ونقاط ضعف لمعالجتها وإيجاد حلول مناسبة لتجاوزها، حيث يتطلب ذلك مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم ومن أهم هذه الأساليب تحليل القوائم المالية بإستخدام المؤشرات المالية التي من أهمها النسب المالية.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك الخليج الجزائر؟

ومن السؤال الرئيسي يمكن أن نستخلص التساؤلات الفرعية التالي:

- ✓ هل يمكن للبنوك التجارية تحقيق التوازن المالي دون اللجوء الى استخدام التحليل المالي؟
- ✓ كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية؟
- ✓ ما هي الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم أداء بنك الخليج الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية لإختبار صحتها:

- ✓ لا يمكن للبنوك من دون التحليل المالي السليم أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم التحكم في نشاطها؛
- ✓ يتم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية؛
- ✓ من بين الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم أداء بنك الخليج الجزائر مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر كفاية رأس المال.

أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- ✓ استفادة موظفي بنك الخليج الجزائر من هذه الدراسة؛
- ✓ الاعتماد على أرقام حسابية والقيام بعملية التحليل؛
- ✓ لدى التحليل المالي أهمية كبيرة في الإدارة وخاصة في عملية التسيير؛
- ✓ الاستفادة من خبرة ميدانية ومعرفة في مجال البنوك.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا الموضوع إلى معالجة العناصر التالية:

- ✓ التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للبنوك التجارية، ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية؛
- ✓ محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالة البنوك التجارية؛
- ✓ إجراء تقييم للتحليل المالي للبنوك التجارية من خلال نسب ومؤشرات؛

- ✓ القيام بعملية تحليل للمعلومات المتحصل عليها من بنك الخليج الجزائر.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث انصب التركيز في هذه الدراسة في الجانب النظري على المعلومات الخاصة بالبنوك التجارية باعتبارها موضوع الدراسة وكذلك عملية تقييم الأداء ووصف المراحل التي تتم من خلالها.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، حيث اقتصر الجانب التطبيقي لهذه الدراسة على تحليل ميزانيات البنك وجدول حسابات النتائج والمقارنة بين النتائج السنوات الخمس المدروسة.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع تقييم الأداء المالي والبنوك التجارية، ويمكن توضيخ اهم هذه الدراسات كالآتي:

- ✓ **مذكرة ماستر بعنوان** "تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية للباحثين"، بن مالفي عبد الجليل وميلود عبيد جمال الدين جامعة بلحاج بوشعيب – عين تيموشنت – 2019-2020.

  حيث كانت إشكالية بحثهم كالآتي:

  كيف يتم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية ؟ حيث لخصا مضمون الدراسة في تقييم البنوك التجارية ومدى اعتمادها على معايير التقييم المالي وتطبيق ذالك على عينة من البنوك التجارية الجزائرية .
- ✓ **مذكرة ماستر بعنوان** "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية"، كانت للباحثة رتيبة بركبية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

  حيث كانت إشكالية بحثها كالآتي:

  كيف يتم تقييم الأداء في البنوك التقليدية والإسلامية بطريقة العائد والمخاطرة؟ وكيف يمكن المقارنة بين الصنفين من حيث النتائج؟

حيث لخصت مضمون بحثها في فصلين الأول تمحور حول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، والذي تناولت فيه الباحثة كل من مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والإسلامية وكذا المقارنة بين مؤشرات

الأداء المستخدمة في كلا البنكين، أما الفصل الثاني والذي تمت فيه الدراسة التطبيقية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

ولخصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– البنوك التقليدية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان؛

– البنوك الإسلامية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، وتعتمد على المشاركة في الربح والخسارة؛

– طريقة العائد والمخاطرة من الطرق التي تستخدم في تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية.

- ✓ **مذكرة ماجستير بعنوان:** "تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية"، بن عمر خالد، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر – 2003–2004.

والنتائج المتحصل عليها هي: نظرا لأن القروض و المخاطر معنيان مترادفان في النشاط المصرفي و لا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، فإنه عند قيام البنوك التجارية بمنح قروض لزبائنها، فإنها تتحمل مخاطرة ملازمة لها تسمى بمخاطرة القرض، و التي يمكن إلغائها بصفة نهائية و إنما التقليل من حدتها فقط.

أما من خلال هذه الدراسة فإن الباحث حاول إبراز دور التحليل المالي في البنوك بصفة عامة وفي إدارة المخاطر بصفة خاصة ومحاولة تفعيل هذا الدور و إبراز أهميته باعتباره طريقة كلاسيكية وكذا إجراء مقارنة مع الأساليب الإحصائية الأخرى وبالخصوص في البنوك الجزائرية و عدم خبرتها في هذه الأساليب و كل هذا من أجل التقليل من مخاطر البنكية.

- ✓ **مذكرة ماستر بعنوان:** "دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، من إعداد الطالبة قدوري سارة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012 – 2014.

وتمحورت الإشكالية في: "ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها جيد أم لا وإسقاطها على مؤسسة جزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: سيتم إسقاط الدراسة على بنك الخليج الجزائر؛

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة ما بين 2017 -2021.

توثيق الدراسة:

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة في جانب الأدبيات النظرية على مراجع باللغة العربية وباللغة الفرنسية، تتمثل في كتب ومذكرات ماجستير ودكتوراه، إضافة إلى المجلات والمقالات العلمية والملتقيات، أما في جانب الدراسة التطبيقية فقد تم الاعتماد على ميزانيات البنك وجدول حسابات النتائج وبرنامج excel في حساب النتائج.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين، الأول نظري والثاني تطبيقي، للإحاطة بالموضوع وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

- ✓ الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري وقسمناه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى عموميات حول البنوك التجارية من مفهوم وأهمية ووظائف والمبحث الثاني عموميات حول التحليل المالي من ماهية وأنواع وأهداف التحليل المالي وعرض قوائمه المالية والمبحث الثالث وهو تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ويشمل الماهية والنماذج والمؤشرات التقييم المالي
- ✓ الفصل الثاني: تم إجراء دراسة ميدانية لبنك الخليج الجزائر حيث حاولنا إعطاء لمحة تاريخية حول البنك، و بعدها تم عرض مفاهيم حول الوكالة المدروسة، ثم عرض للميزانيات من سنة 2017 حتى 2021 وكذالك حساب النسب ومؤشرات التقييم المالي للبنك الخليج الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهنا العديد من الصعوبات منها في الجانب النظري تمثلت في قلة الكتب عن التقييم المالي في البنوك التجارية مما استلزم استعمال المجلات و المقالات عبر الانترنت، كذالك في عملية إيجاد البنك محل الدراسة حيث تلقينا تقصير في هذا الجانب، كذلك واجهنا صعوبات أثناء إجراء دراسة ميدانية تمثلت في إيجاد البنك محل الدراسة وعدم تقديم ميزانيات البنك حيث استعنا بموقع البنك الرسمي لاستخراج الوثائق المطلوبة.

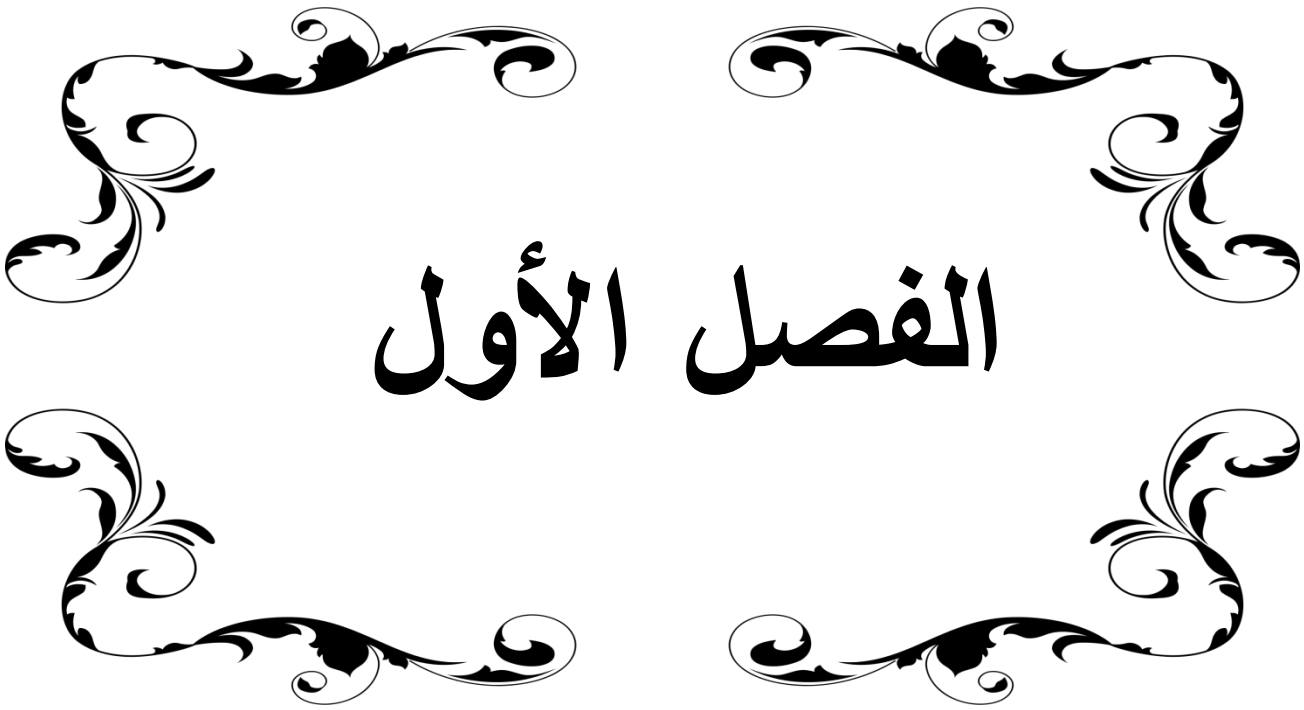

الفصل الأول

تمهيد:

في عصر المعلومات والاستثمار الذي نعيش فيه يعتبر التحليل المالي أمرًا بالغ الأهمية، لما يُساهم به في تحقيق النجاح المالي والإداري للمؤسسات والبنوك وكذلك الأفراد، يعتبر إحدى الوسائل العلمية التي تساعد على تقييم أداء البنوك التجارية من خلال تحليل القوائم المالية بمختلف أنواعها ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للبنك وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية، وذلك للعمل على إيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة.

وهذا ما يؤكد الأهمية الكبيرة له في مختلف البنوك التجارية التي تستخدمه في الحصول على أدق المعلومات ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل المحللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، مما يجعل تقييم الأداء يزداد أهمية يوما بعد يوم و من خلال هذا:

سوف يتم التطرق الى التحليل المالي و تقييم أداءه في البنوك التجارية و كذلك بعض المؤشرات و النماذج التي يمكن قياسه الأداء من خلالها.

انطلاقا مما سبق سيتم التطرق بهذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي؛

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

يعد البنك أقدم المؤسسات المالية التي تقوم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين، ويشار إليه على انه مستودع التمويل، ومنه سنتطرق في هذا المبحث بالتعريف بالبنك وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم، أنواع وأهمية البنك

الفرع الأول: مفهوم البنك

وردت عدت تعريفات للبنك منها:

"هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أوكلاهما".[1]

"هو تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشي مع التغير المستمر في البيئة المصرفية".[2]

"البنك هو المنشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور، منشأة الأعمال والدولة لغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس وتقنيات معينة".[3]

الفرع الثاني: أنواع البنوك

يمكن تصنيف البنوك حسب المعايير التالية:

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص7.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص13.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، 1997، ص25.

أولا: البنوك التجارية

"البنوك التجارية هي المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية)، تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمان) بقصد الربح، حيث يقوم البنك بدور الوسيط المدخرين والمستثمرين".[1]

"هي المؤسسات أو المنشات الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة الأمانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل".[2]

ثانيا: البنك المركزي

"البنك المركزي مؤسسة مالية، يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، ويستند البنك المركزي في عمله على النظم اقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسية واجتماعية معينة، لابد أن تترك أثرها على طبيعة وظائفه وماهية أهدافه ونوع وسائله".[3]

ثالثا: البنوك الإسلامية

" هي مؤسسات بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام تكافل إسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية كما يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة، وانه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي".[4]

---

[1] سلمان بوذياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص113.

[2] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص34.

[3] سلمان بوذياب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص92 93.

[4] شهاب احمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص11.

الفرع الثالث: أهمية البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:[1]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال إن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛
- بدون البنوك تكون المخاطرة اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات مخاطر عالية؛
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائد مما يقلل الطلب على النقود؛
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن لحفظ أمواله، دفعه إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية، ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات البنكية تعود إلى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000 ق م أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع ومنح القروض.[2]

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

فقد رافقت نشأة البنوك التجارية في العصور الوسطي فكرة ظهور النقود الورقية، ومن ثم الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، حيث سابقا كان التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها وعيارها.[1]

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة حاملة، حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير وبضمانات معينة، مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين، ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي، وهو بمثابة نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما قبول الودائع والإقراض معا ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصلت إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.[2]

في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام 1587 ثم بنك أمستردام عام 1609 ولقد أدى تطوير وزيادة الإنتاج إلى ازدهار التجارة الخارجية وزادت الحاجة إلى القروض، فتغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة حيث لم تعد مهمتها هي إقراض المحتاجين للاستهلاك، بل تنوعت عمليات ومهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود.[3]

وهكذا نشأت البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان فقد كانت البنوك الأولى بنوكاً تجارية فقط تقترض وتقرض، ثم تعددت وظائف البنوك التجارية وتنوعت وقامت إلى جانبها بنوك أخرى عديدة يقدم كل منها ائتماناً من نوع معين، وبذلك أصبحت للبنوك في مجموعها وظائف تتلخص في توفير الائتمان ولكنها تتمثل في وظيفتين أساسيتين إحداهما نقدية والأخرى تمويلية، أما الوظيفة الأولى فتتلخص

[1] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص5.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص11.

[3] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

في تزويد الجماعة بالنقود وتنظيم تداولها فيها، وأما الوظيفة الثانية فتختص بتوفير رؤوس الأموال وتنظيم تداولها، وهي تباشر عملها هذا مستهدية برغبتها في تحقيق الأرباح.[1]

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

أعطيت للبنوك التجارية تعريفات عديدة نوجز بعضها فيما يلي:

✓ التعريف الأول:

"يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال".[2]

✓ التعريف الثاني:

"ويعرف البنك على انه منشأه تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة، ولذلك فان البنوك التجارية تتميز عن بقية المصارف بقبولها للودائع في حسابات جارية قابلة للسحب الفوري بصكوك، وقد تشاركه في هذه الخاصية مصارف أخرى، ولكن بصورة محددة وتبعاً للأنظمة المصرفية في الأقطار المختلفة".[3]

✓ التعريف الثالث:

يعرف قانون النقد والقروض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث يتضمن هذه المواد وصف وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها، العمل على

---

[1] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية، الأردن، 1994، ص99.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص14.

[3] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص33.

جمع الودائع والمدخرات من الجمهور، القيام بمنح قروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة وضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.[1]

✓ **التعريف الرابع:**

"هي حلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي تقوم بها المؤسسات المالية والنقدية".[2]

المطلب الثالث: وظائف وسمات البنوك التجارية

الفرع الأول: الوظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك بممارسة نشاطاتها عن طريق تأدية العديد من الوظائف، ويصعب تحديدها بسبب التعدد والتنوع والتطور، والتي منها:

الوظيفة الأولى: قبول الودائع

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي البنكي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الناجمة الوحدات البنكية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

1- تعريف الودائع:

يمكن النظر إلى الوديعة البنكية على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة، وتحاط الودائع البنكية بالسرية الكاملة وذلك لان قيمة الوديعة قد تدل على

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، النظام: 90-10 المؤرخ في 18 ابريل 1990 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 16، ص533.

[2] من إعداد الطلبة.

المركز المالي للمودع، وهو سر من أسراره التي لا يقبل إفشائها وهي دين بذمة المصرف وتكون إما بشكل نقود أو بشكل قيم منقولة.[1]

2-أهمية الودائع:

تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل، فهي تفتح آفاقا واسعة أمام كل الأطراف، وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية، وتمثل الودائع آفاقا لتوظيف أموال البعض، تساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال.[2]

3-أشكال الودائع:

وتتخذ الودائع البنكية ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

1.3 الودائع حسب الزمن:

أ- **الودائع الجارية:** يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والزبون الذي يودع بموجبه هذا الأخير مبلغاً من النقود لدى البنك، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه، وبالتالي فان البنك لا يدفع عنها أي فوائد وتتمثل عادة في رواتب الموظفين، وودائع الحكومة.[3]

ب-**ودائع التوفير:** تمثل ودائع التوفير اتفاق بين البنك والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى البنك مقابل الحصول على فائدة، على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، وهذا النوع خاص بالأفراد دون المؤسسات (مثل دفتر التوفير).[4]

ت- **الودائع لأجل(ودائع الاستثمار):** تمثل الودائع لأجل اتفاق بين البنك والزبون، يودع الأخير بموجبه مبلغاً من النقود لدى البنك لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه، وفي

---

[1] بن حدو فؤاد، **البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص39.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص28.

[3] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص147.

[4] **مرجع نفسه**، ص149.

مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع، بعكس الحساب الجاري أو حساب الادخار الذي يمكن غلقهما في أي وقت بإرادة الطرفين أو حساب الاعتماد الذي يمكن للبنك غلقه في أي وقت.[1]

ث-**الودائع الائتمانية:** الودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، ويختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى، هذا النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الإقراض، ومثال على ذلك حينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحريري شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فان البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبياً، بحيث يجعل حساب المحسوب عليه مديناً وحساب المستفيد دائناً.[2]

ج-**الودائع المجمدة:** من أمثلة هذا النوع التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من إصداره، وتتقاضى البنوك أيضاً تأمينات نقدية نظير تمويل بعض الإعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج.[3]

الوظيفة الثانية: إنشاء الودائع

تستند عملية إنشاء الودائع من قبل البنك التجاري، إلى انه من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، يمكن للبنك التجاري الذي يمارس نشاطه بانتظام ويتمتع بثقة عملائه الكثيرين الذين يودعون أموالهم لديه أن يبنى سياسته الائتمانية معتمداً على قاعدة ثبتت صحتها، وهي أن كل أصحاب الودائع تحت الطلب أو حتى أغلبهم لن يتقدموا معاً وفي وقت واحد بطلب لسحب قدر من ودائعهم اليوم، وإنما تتقدم مجموعة اليوم، وتتقدم مجموعة أخرى غداً، ومجموعة أخرى بعد فترة تقصر أو تطول، ومن جهة أخرى فإنه بجانب المودعين الذين يسحبون كل أو بعض ودائعهم، يأتي مودعون آخرون لإيداع ودائع جديدة في البنك، وفي نهاية الأمر نجد أن النسبة بين المبالغ المسحوبة من البنك، وبين مبالغ ودائعه هي نسبة ثابتة تقريبا، وتعتمد

[1] بن حدو فؤاد، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[3] بن حدو فؤاد، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

البنوك التجارية على هذه الحقيقة التي تعنى بقاء جزء كبير من الودائع تحت الطلب دون سحب، وبالتالي لا تحتفظ إلا بنسبة محدودة من ودائعها في شكل موجودات سائلة لمقابلة طلبات السحب المحتملة.[1]

وبطبيعة الحال فإن مقدرة البنوك التجارية ككل تفوق مقدرة البنك الواحد على خلق الودائع، الأمر الذي يؤكد الافتراض القائل أن البنوك التجارية عامل مؤثر في حجم كمية النقود المتداولة إلا أن مقدرة البنوك التجارية ككل على خلق الودائع تتوقف إلى حد كبير على:[2]

- ✓ نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي (احتياطي قانوني الودائع) التي يحددها البنك المركزي، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، قلت المبالغ التي يمكن للبنوك التجارية التصرف فيها، وقلت بالتالي قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع ومنح الائتمان والعكس صحيح؛
- ✓ حجم الودائع المتاحة: فكلما زاد حجم الودائع زادت قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع ومنح الائتمان والعكس صحيح أيضا؛
- ✓ الفرق بين سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية لأصحاب الودائع (المودعين)، وسعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك عندما تقوم بمنح الائتمان للعملاء، حيث أنه كلما زاد دخل البنك التجاري زادت بالتالي قدرته على خلق الودائع.

الوظيفة الثالثة: تقديم الخدمات المصرفية

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات، ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:[3]

- تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية؛
- تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء حيث تقوم البنوك التجارية بأعمال شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية نيابة عنهم أيضاً،

---

[1] حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 210 .211

[2] **مرجع نفسه**، ص212.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص24 25.

هذا فضلاً عن قيام البنوك أيضاً بأعمال إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات وحفظ الأوراق المالية للعملاء ومنح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية؛

- فضلاً ذلك تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وشراء وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة فمن أمثلتها ما يلي:[1]

- ✓ القروض الاستهلاكية؛
- ✓ خدمات الإرشاد والنصح المالي؛
- ✓ إدارة النقدية للمشروعات؛
- ✓ التأجير التمويلي؛
- ✓ المساهمة في تمويل المشروعات الخطرة؛
- ✓ بيع الخدمات التأمينية؛
- ✓ تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم؛
- ✓ تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية؛
- ✓ تقديم خدمات بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة؛
- ✓ خدمات الثقة (ضمان تسويق الأوراق المالية)؛
- ✓ تقديم تمويل مشروعات الامتياز.

الوظيفة الرابعة: تقديم التسهيلات الائتمانية:

العمليات المالية التي ترافق العمليات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي لتسهيل القيام به، سواء عن طريق تقديم المال اللازم ممثلاً في القروض، أو خصم وتحصيل الكمبيالات، أو إصدار خطابات الضمان أو فتح الحسابات الجارية المدينة، والاعتمادات المستندية، أو تأجيل سداد القروض، أو ضمان السداد لأجل المتفق عليه بين أطراف العملية، أو الإعفاء من فوائد القروض، ودون أن يتحمل مقدم التسهيل أو المال

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

أية مخاطر، تنتج عن تنفيذ عمليات النشاط الاقتصادي إلا بالقدر الذي تتفق عليه الأطراف المعنية بضمان استرداد ما قدم من أموال.[1]

والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها عادة تتمثل في الأشكال التالية:[2]

- ✓ منح السلف والقروض؛
- ✓ فتح الحسابات الجارية المدينة للعملاء (السحب على المكشوف)؛
- ✓ فتح الاعتماد المستندي؛
- ✓ تحصيل حقوق العملاء لدي الغير (شيكات كمبيالات السندات الاذنية)؛
- ✓ إصدار خطابات ضمان (الكفالات المصرفية)؛
- ✓ بيع وشراء الأوراق المالية وحفظها برسم الأمانة لصالح العملاء وإصدار الأوراق المالية نيابة عن العملاء إضافة إلى تسويق الأوراق المصدرة؛
- ✓ إصدار الحوالات الداخلية والخارجية، وصرف قيمة الحوالات الواردة سواء كانت داخلية أم خارجية؛
- ✓ شراء الشيكات الأجنبية وشيكات المسافرين، وصرف الشيكات المختلفة، وإصدار الشيكات السياحية؛
- ✓ بيع وشراء العملات الأجنبية؛
- ✓ تأجير الخزائن الجديدة لحفظ الأشياء النفيسة.

الفرع الثاني: سمات البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي نستعرض باختصار كل سمة من هذه السمات الثلاث.[3]

[1] حسين بني هاني، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

[2] **مرجع نفسه**، ص ص213 214.

[3] سامر جلدة، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

✓ **الربحية:**

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالتغيير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي (highly Leverageol Firm).[1]

✓ **السيولة:**

تعتمد البنوك التجارية اعتماداً كبيراً على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعون، كما أن جزءاً كبيراً من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، يعنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل، ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.[2]

✓ **الأمان:**

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، وبالتالي تسعى بشدة البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.[3]

---

[1] سامر جلدة، **مرجع نفسه**، ص19.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[3] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص153.

المطلب الرابع: مصادر تمويل البنوك التجارية

لما كانت ميزانية أي مؤسسة تكشف عن جميع موجودات (موارد) المؤسسة والتزاماتها في تاريخ معين فإن تحليل ميزانية بنك تجاري ما يمكن أن يكشف لنا بصفة عامة عن أهم موارد واستخدامات موارد مثل هذا البنك.

الفرع الأول: المصادر الداخلية:

وتتألف من العناصر التالية:

أولا: رأس المال المدفوع:

وهو عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو البنك بالفعل مساهمة منهم في رأسماله، ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير إعماله، ومن المعروف أن رأس المال لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، أنها تتمثل أهميته في كونه مصدراً لثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج، وعادة تضع قوانين البنوك حداً أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري.[1]

ثانيا: الاحتياطيات:

تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً وقت تكوين الاحتياطي، وتفادياً لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات الأنواع مختلفة من الاحتياطيات فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع ، وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية و هو لذلك ملك للمساهمين.

والاحتياطيات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية وإنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطيات زادت ضمان المودعين في المصارف للأسباب التي تم إيرادها لدى بحث رأس المال كما أنه يجب عدم المغالاة في تكوينها وإلا أصبح العائد على المجموع الأموال

[1] سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2008، ص86.

الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات والاحتياطيات أما أن تكون احتياطيات خاصة وإما أن تكون قانونية (إجبارية).[1]

ثالثا: المخصصات

تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات، وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل بنك ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها.[2]

رابعا: الأرباح غير موزعة

إن الاحتياطيات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءاً منها وتستبقي جزءاً منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء.[3]

خامسا: الأسهم العادية

تعد أحد أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، حيث أن تكلفة حقوق الملكية تحسب بهامش تكلفة الملكية والتي تساوي العائد المطلوب من المساهمين، وهي ليس لديها مقابل مادي ملموس مباشرةً، لان مدفوعات توزيعات الأرباح ليست إلزامية، ولا يزال استخدام طرق متعددة شائعة الاستخدام في حساب كلفة الأسهم العادية، وهذه الطرق هي نموذج قيمة التوزيعات ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) ونموذج العائد إلى حقوق الملكية (ROE).[4]

---

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، **إدارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص54.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[3] **مرجع نفسه**، ص 39.

[4] دريد كامل آل شيب، **إدارة العمليات المصرفية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2015، ص109،110.

سادسا: الأسهم الممتازة

تقوم البنوك بالحصول على التمويل بإصدار الأسهم الممتازة، وتتصف بكونها تمزج بين طبيعة الأسهم العادية والسندات وهي تدفع أرباحاً بنسبة محددة إلى حامليها، ولذلك فان تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة تعادل العائد المطلوب من حملة الأسهم العادية، ويمكن استخدام نموذج قيمة التوزيعات لحساب تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة، وبطريقة مشابهه لتوقع الأسهم العادية على أن تكون نسبة نمو التوزيعات صفر.

الفرع الثاني: الموارد الخارجية

أولا: الودائع

تشكل الودائع بمختلف أنواعها الجزء الأكبر من الأموال المناحة للبنك كمصدر تمويل، وتقسم الودائع حسب معيار الزمن إلى ودائع جارية أو تحت الطلب وودائع توفير وودائع الأجل، ويمكن تصنيف الودائع إلى ودائع محلية وودائع أجنبية حسب جنسية المودع، كما وتصنف إلى ودائع بالعملات المحلية وودائع بالعملات الأجنبية حسب نوع العملة.[1]

وهي قوام حياة البنوك التجارية، والمصدر الرئيسي لأموال البنوك ويعتبر حجم الودائع من المؤشرات المستخدمة لقياس حجم البنك ومركزه، والودائع وكما سبقت الإشارة إليها في وظائف البنوك التجارية، تأخذ عدة صور هي:الودائع تحت الطلب والودائع الأجل، وودائع التوفير، والودائع بإشعار.[2]

ثانيا: الاقتراض

يعتمد البنك على الاقتراض كأحد مصادر التمويل ويسمى رأس المال المقترض (Loan Capital) وقد يكون الاقتراض بإصدار السندات أو الاقتراض من النظام المصرفي.[3]

[1] دريد كامل آل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

[2] حسين بني هاني، **مرجع سبق ذكره**، ص219.

[3] دريد كامل آل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

ثالثا: إصدار السندات

يمكن للبنك إصدار سندات طويلة الأجل وبيعها إلى الجمهور في السوق المالي ويحتفظ بالأموال على أن يخصص هذه الأموال في تسديد قيمة الودائع كأولوية عند التصفية، إن معدل تكلفة مختلف الأنواع من مصادر التمويل بالدين تختلف وفقا لحجم كل نوع من أنواع المطلوبات.[1]

رابعا: التمويل عن طريق البنك المركزي:

يساهم البنك المركزي في تمويل البنوك العاملة، ويمتاز التمويل من البنك المركزي بأنه لا يخضع للتقلبات، ويعد مصدراً ثابتاً يتجاوب مع السياسة النقدية، ويعد صمام أمان للبنوك عند تعرضها للضغوط والحاجة الماسة إلى النقود لمواجهة حالة طارئة، بسبب عوامل نفسية تؤدي إلى سحب أموال كبيرة من البنوك لأسباب سياسية أو اقتصادية، ويمنح البنك المركزي نوعين من التمويل إلى البنوك التجارية: الأول من خلال منح القروض والسلف والثاني من خلال عمليات إعادة الخصم.

خامسا: التمويل عن طريق البنوك الأخرى:

عند الحاجة إلى الأموال تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض لمبالغ معينة وفي أوقات محددة لمقابلة الاحتياجات عندما لا تكفي مواردها الذاتية على الوفاء بالتزاماتها وقد يكون الافتراض على شكل حسابات جارية أو لأجل أو تحت إشعار، ويكون ذلك ضمن ترتيبات خاصة بين البنوك، وهناك مصادر تمويل غير مباشرة يحصل عليها البنك من خلال عملية خلق النقود (Money Creation) ولكن بشروط معينة، إذ تقوم البنوك بخلق النقود من الأموال المتجمعة لديها بسبب الفرق بين قيمة ما يودعه العملاء وقيمة ما يسحبونه خلال الظروف العادية، وبذلك يقوم البنك بإقراض هذه الأموال الى العملاء.[2]

[1] دريد كامل آل شيب، **مرجع سبق ذكره** ، ص115.

[2] **مرجع نفسه**، ص ص 115-117.

المبحث الثاني:عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد أهم مجالات معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أصبح من الضروري دراسة محتويات القوائم المالية بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسة التعرف على الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

أختلف الباحثون وأدباء المجال المالي في إعطاء تعريف موحد للتحليل المالي.

- ✓ **التعريف الأول:**

"يعمل على دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".[1]

- ✓ **التعريف الثاني:**

"هو النشاط السابق لعملية التخطيط المالي، ويلازمها تحويل البيانات المتحصل عليها من مصادرها إلى معلومات ذات دلالات معينة من قبل المحلل".[2]

---

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص12.

[2] خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2000، ص17.

✓ **التعريف الثالث:**

" التحليل بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".[1]

✓ **التعريف الرابع:**

"يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي ويعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية".[2]

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي: [3]

أولا: الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

1. التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به من خارج المشروع، وبهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك المركزية والغرف الصناعية.

---

[1] على خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص49.

[2] من إعداد الطلبة .

[3] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص28.

2. التحليل الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة المشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ: [1]

- ✓ تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل؛
- ✓ متابعة تنفيذ الخطط؛
- ✓ تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة؛
- ✓ تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.

ثانيا: البعد الزمني للتحليل:

1. التحليل الرأسي:

ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بيني بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وتصف بالسكون والثبات ويساعد على تقديم آراء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة ولكن يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي وباستخراج المركز البيعي.[2]

2. التحليل الأفقي:

يقصد بالتحليل الأفقي(Horizontal Analysis) مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم الواردة المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار عامين

[1] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، ط2، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص ص34-35.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص89.

متتالين أو أكثر، ومثال ذلك المقارنة بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي مع نسبة التداول في نهاية العام السابق، ويطلق على ذلك النوع بتحليل الاتجاهات (Trend Analysis).[1]

حيث يساعد التحليل الأفقي في تحديد المجالات التي يحدث فيها اختلاف على نطاق واسع يتطلب الأمر بحثه، ومن المهم أن يتم بيان كل من المتغيرات في القيمة النقدية وفي النسبة المئوية أيضا، حيث أن أي منها بمفردها قد تؤدي إلى نتائج واستنتاجات خاطئة، وبوجه عام يتعين استخدام نتائج التحليل الأفقي للتركيز على البنود التي تتضمن مبالغ كبيرة نسبيا في القوائم المالية.[2]

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي،[3] وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في:

- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت؛
- ✓ يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع للوحدات المستقبلية؛
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد؛[4]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأعراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص320.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص321.

[3] محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، **التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس**، ط1، الصائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص ص42-43.

[4] على خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي، ط1**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، الأردن، ص53.

- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشر نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة؛[1]
- ✓ التعرف على ربحية البنك من مختف مجالات توظيف الموال بهدف توجيه الأموال إلى المجالات الأكثر ربحية وكذالك معرفة تكاليف أداء الخدمات المصرفية.[2]

المطلب الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي

الفرع الأول: منهجية التحليل المالي

تكمن منهجية التحليل المالي في ما يلي:

- ✓ تحليل الهدف في عملية التحليل المالي، يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة؛
- ✓ تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه، أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر؛
- ✓ تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها، فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات؛
- ✓ اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة، ومن أساليب الأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية؛ [3]

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص25.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر 2000، ص ص216-215.

[3] خليل أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص162.

- ✓ إظهار النتائج والاستنتاجات، وهنا يقوم المحلل المالي بشرح سبب ظهور النتائج بالصورة النهائية وبيان درجة القبول في كل نسبة وتحديد درجة الخطورة وأيضا تحليل أسباب الانحرافات وتحديدها، وتفسير أسباب وقوعها، ثم ينتقل المحلل المالي لتوضيح الاستنتاجات والتفسيرات التي توصل اليها ومقارنتها بالحقائق والمعلومات التي استند إليها، وتوضيح طريقة قراءة الدلائل والمؤشرات، ووضع إرشادات عملية للمحافظة على النتائج الايجابية وخطوات للتخلص من النتائج الايجابية وخطوات للتخلص من النتائج السلبية؛[1]
- ✓ كتابة تقرير التحليل، بعد أن ينهي المحلل المالي واجبه ويراجع جميع الخطوات التي قام بها، حيث يقوم بذكر تفصيلات التحليل مثل التكليف ومصادر البيانات ومدخلات التحليل ونطاق التحليل والفترة المالية المشمولة، ذكر الهدف من إجراء التحليل، ذكر منهجية التحليل التي استند إليها المحلل عند تحليل البيانات، والافتراضات الاقتصادية التي اخذ بها المحلل، ذكر نتائج التحليل والمقارنة والاستنتاجات، وتحديد الايجابيات والسلبيات سواء الوصفية أم الرقمية في التحليل، ذكر التوصيات وأراء المحلل حول موضوع التحليل.[2]

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي:

هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله نذكرها في ما يلي:[3]

أولا:التصنيف

وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزيئاتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

---

[1] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص171.

[2] **مرجع نفسه**، ص171.

[3] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص161-162.

ثانيا: المقارنة

هي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة.

ثالثا: الاستنتاج

عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل، وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمنشأة، وقدر إمكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

الفرع الثالث: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي:[1]

أولا: التحليل الائتماني(Credit Analysis)

هذا التحليل بصورة عامة يقومون به المقرضين من أجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

ثانيا: التحليل الاستثماري(Investment Analysis)

هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، وهذا النوع يعتبر من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

[1] محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

ثالثا: تحليل الاندماج والشراء(Merger & Acquisition Analysis)

كما هو معروف فإن عملية شراء شركة أو مجال عملية الاندماج بين الشركات نحتاج إلى القيام بعملية تحليل مالي للمنشأة المراد شراؤها مثلا، من أجل الوقوف على القيمة الحقيقية للمنشأة ومن أجل معرفة موقع المنشأة في السوق بالإضافة إلى أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة وغيرها من أمور، وكما نعرف فإن عملية شراء المنشآت أو عملية الاندماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة لاسيما إذ لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فإن الأهمية تأتي من هذا الجانب.

رابعا: التخطيط(Planning)

يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يستعان به في وضع تصور لأداء المنشأة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة، وفي هذا المجال نستطيع القول أن التحليل يلعب دورا فريدا في مجال تقييم الأداء السابق أو الأداء المتوقع.

خامسا: التحليل الاستشاري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات، حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المنشأة.

سادسا: الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.[1]

[1] محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

سابعا: تحليل تقييم الأداء:

يعد تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة تقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى الموجودات. [1]

المطلب الثالث: الأهداف والفئات المستفيدة من التحليل المالي

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

إن التحليل المالي يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة، وهذا يمكن المنشأة من التخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي، وبناءا عليه فإن الاستخدامات الأساسية للتحليل المالي تتمثل في الأهداف التالية:

- ✓ معرفة المركز الائتماني للمنشأة وكذلك تحديد مركزها المالي؛
- ✓ تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها؛
- ✓ تحديد القيمة الاستثمارية للمنشأة والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المنشأة الفعلي في السوق؛[2]
- ✓ تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلة للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة؛[3]
- ✓ تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفورات

---

[1] خليل أحمد الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص160.

[2] خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[3] خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، 55.

الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة؛[1]

- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم مما يؤدي الى الحكم على جدوى الاستثمار في المنشأة، وبيان وضع ومستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي إليه، وكذلك الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.[2]

والهدف من استعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي يستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المنشأة، وكما هو معلوم فإن وضع السياسات للمنشأة ليس من مسؤوليات المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الاقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول و إجابات تنطلق بالأسئلة التي يبرزها التحليل المالي.[3]

الفرع الثاني: الفئات المستفيدة من التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي وعمقه على طبيعة المعلومات المتاحة، وعلى الهدف المراد الوصول إليه، فإذا ما توفرت هذه العناصر الضرورية للتحليل،فإنه يصبح من السهل تحديد النسب المالية المطلوب حسابها، وبالتالي تحقيق هدف المحلل المالي من قيامه بعملية التحليل وعلى أية حال يمكن تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات، وكل مجموعة من هذه النسب تخدم فئة معينة من المستفيدين وهم:[4]

أولا: حملة الأسهم

يهتم حملة الأسهم عادة بالجوانب المتعلقة بقدرة المدير المالي على تحقيق الأرباح على استثماراتهم، وعلى الوضع المالي للشركة، ويمكن استخدام نسب الربحية لتحقيق هذا الطلب.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص55.

[2] خليل أحمد الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص162.

[3] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص88.

[4] علي عباس، **الإدارة المالية**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص72-،71.

ثانيا: إدارة الشركة

عادة ما تقوم إدارة الشركة بين فترة وأخرى بتقييم كفاءتها التشغيلية، ولذلك فهي تهتم بحساب جميع النسب المالية واستخراج النتائج وتفسيرها، وتحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على معالجة الانحرافات السلبية بعد معرفة أسبابها، وذلك محاولة منها في تحسين الأداء العام لها، وهكذا نجد أن للتحليل المالي وظيفة رقابية بالإضافة إلى وظائفه الأخرى، ومن النسب التي يتم التركيز عليها في هذا المجال هي نسب السيولة، والربحية، وهذه النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية تسمى بنسب النشاط أو نسب الكفاءة التشغيلية.

ثالثا: أصحاب الديون قصيرة الأجل(Short-term Debts Owners)

يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى التحقق مما إذا كانت المنشأة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها، وبما أن مثل هذه الالتزامات لها علاقة بحجم السيولة المتوفرة في الصندوق أو في حساباتها الجارية في البنوك، فإن هذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسب السيولة.

رابعا: أصحاب الديون طويلة الأجل(Long-term Debts Owners)

يتطلب الأمر أحيانا من الدائنين التأكد من مدى قدرة الشركة على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها، ولذلك نجدهم يركزون اهتمامهم على استخدام النسب التي تساعدهم على التنبؤ بقدرتها على تحقيق الأرباح والسيولة على المدى الطويل، ومثل تلك النسب التي تقيس ربحية المنشأة على المدى الطويل هي نسب رأس المال، ونسب الرفع المالي(Financial Leverage)، وهي على أية حال تعرف الدائنين بالطريقة التي يتم بها استعمال الديون التي حصلت عليها، وما إذا كانت تحقق أرباحا أم لا، كما تبين هذه النسب مقدار مساهمة الديون مقارنة برأس المال.

خامسا: فئات أخرى مستفيدة من التحليل المالي

تتمثل في الفئات التالية:[1]

1. **الغرف التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص19-20.

2. **أجهزة التخطيط:** وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناءا على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي.
3. **المستثمرون المحتملون:** لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فأن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.
4. **المصارف وشركات التأمين:** لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط، فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

المطلب الرابع: عرض القوائم المالية وجدول حسابات النتائج

إن الميزانية المحاسبية لا تستجيب لمتطلبات التحليل المالي الجيد للوضعية المالية للبنك بل إنها تستعمل كأداة لتحديد النتائج، وكذلك تحديد ذمة البنك وحقوقه على الغير وهذا ما يجعله غير قابل لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية مالية تتحقق فيها الشروط المالية.

الفرع الأول: الميزانية المالية

أولا: تعريف الميزانية

"الميزانية هي كشف إجمالي للأصول والخصوم الخارجية (الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للكيان (المؤسسة) عند تاريخ إقفال الحساب (تعريف رقم 10 الملحق رقم 3 من القرار 72)".[1]

"يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (كل شهر أو ثلاثة أشهر أو أربعة أو ستة أشهر، أو على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول ولكل ما عليها من الديون قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة".[2]

---

[1] العزازي محمد، **التسيير المحاسبي و المالي السنة الثانية من التعليم الثانوي**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،الجزائر ، 2018، ص50.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص17.

ثانيا: عناصر الميزانية

قدم النظام المحاسبي المالي نموذجا لعرض الميزانية يتوافق مع المعيار الدولي حيث فصل في جانب الأصول بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية وفي جانب الخصوم فصل بين رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والخصوم الجارية.

جانب الأصول:

ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة (وليس عند تصفية المؤسسة)،[1] وتكون مقسمة كالتالي:[2]

- ✓ الأصول غير الجارية: وهي تلك الأصول المخصصة للاستعمال الدائم والمستمر في حاجات نشاط المؤسسة، مثل التثبيتات المعنوية و العينية أو التي تحوزها المؤسسة لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا تنوي المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل السنة المالية؛
- ✓ الأصول الجارية هي الأصول التي ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، أو تلك التي تقوم بحيازتها المؤسسة أساسا لغاية إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة ترتقب إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي إقفال السنة المالية أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود.

جانب الخصوم:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة: هي الفائدة الباقية بعد حسم الخصوم الخارجية من المجموع العالم للأصول، وهي تمثل الأموال التي تعود لأصحاب المؤسسة أو المساهمين في رأس مالها، مثل رأس المال و الاحتياطات ونتيجة السنة المالية؛
- ✓ الخصوم غير الجارية: تشمل جميع عناصر الخصوم التي ينتظر انقضاؤها بعد سنة من تاريخ إقفال السنة المالية، أي هي الديون الخارجية طويلة الأجل؛

---

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع نفسه**، ص17.

[2] العزازي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

✓ الخصوم الجارية: هي الخصوم التي تنتظر المؤسسة انقضاءها في إطار دائرة الاستغلال العادي) أو التي يجب تسويتها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.[1]

ثالثا: شكل الميزانية

الجدول رقم (01) نموذج الميزانية

الميزانية في ../../..			
الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
الأصول الثابتة		**رؤوس الأموال الخاصة**	
تثبيتات		رأس المال	
تثبيتات		الاحتياطات	
تثبيتات		النتيجة الصافية لسنة المالية	
تثبيتات		**الخصوم غير جارية**	
الأصول الجارية		قروض وديون	
المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ		مؤونات و إيرادات مثبتة مسبقا	
الزبائن		**الخصوم الجارية**	
المدينون الآخرون		موردون	
الموجودات و ما شبهها		ديون أخرى	
(البنك ، الصندوق.....)		خزينة سالبة	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر:العزازي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة، استحقاق ، ويتم هذا الترتيب بناءا على المبادئ التالية:

[1] العزازي محمد، **مرجع نفسه**، ص58.

عناصر الأصول: تصنف على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاما بالأصعب تحويلا.

عناصر الخصوم: تصنف تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة و تكون مدة الاستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.[1]

الجدول رقم (02) نموذج الميزانية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة: ✓ الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية؛ ✓ عناصر الأصول الأخرى الثابتة؛	**الاموال الدائمة:** ✓ الأموال الخاصة؛ ✓ الديون المتوسطة وطويلة الأجل؛ ✓ الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة؛
الأصول المتداولة: ✓ المخزونات؛ ✓ حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء)؛ ✓ المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)؛	**القروض قصيرة الأجل:** ✓ حسابات المورد؛ ✓ الإعتمادات البنكية الجارية؛

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي و الإدارة المالية**، دار وائل لنشر والتوزيع، دون طبعة، الأردن، 2011، ص28.

الفرع الثالث: ميزانية البنك التجاري

يمكن التعرف على موارد و استخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول و الخصوم في ميزانية ،و من المعروف أن ميزانية البنك كأي منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله و المتعاملين معه، فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك، و الأصول تمثل موجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين، و تمثل

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي و الإدارة المالية**، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص28.

التزامات البنك بعناصره المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد.[1]

الجدول رقم (03): نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

الميزانية بالآلف دج

الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
الصندوق البنك المركزي، الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية؛ **أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛** **أصول مالية جاهزة للبيع؛** **سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛** **سلفيات وحقوق على الزبائن؛** **أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق؛** **الضرائب الجارية /أصول؛** **الضرائب المؤجلة/ أصول؛** **أصول أخرى؛** **حسابات التسوية؛** **المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛** **العقارات الموظفة؛** **الأصول الثابتة المادية؛** **الأصول الثابتة غير المادية؛** **فارق الحيازة.**			
مجموع الأصول			

[1] سامر بطرس جلدة، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

الميزانية بالآلف دج

الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
البنك المركزي؛			
ديون تجاه الهيئات المالية؛			
ديون تجاه الزبائن؛			
ديون ممثلة بورقة مالية؛			
الضرائب الجارية خصوم؛			
الضرائب المؤجلة / خصوم؛			
خصوم أخرى؛			
حسابات التسوية؛			
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛			
إعانات التجهيز / إعانات أخرى للاستثمارات؛			
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛			
ديون تابعة؛			
رأس المال؛			
علاوات مرتبطة برأس المال؛			
إحتياطات؛			
فارق التقييم؛			
فارق إعادة التقييم؛			
ترحيل من جديد (+/−)؛			
نتيجة السنة المالية (+/−).			
مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية العدد 76، ص 18-19.

الفرع الرابع: جدول حسابات النتائج للبنك التجاري

هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح /الكسب) أو الخسارة،[1] من أجل تحديد نتيجة الفترة من صافي الربح أو الخسارة. لهذا يطلق عليها قائمة حساب الأرباح والخسائر. ويجب أن تعرض هذه القائمة النتائج السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة يتم بمقتضاها تجميع الإيرادات والمصاريف حسب طبيعتها ثم الإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية منها:

أولا :محتوى جدول حسابات النتائج

وتتكون قائمة جدول حسابات النتائج بما يلي:[2]

1- جانب الإيرادات ويتضمن:

- ✓ فوائد وإيرادات الاستثمار وتمثل جميع الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من خلال قيامه بمنح الائتمان والقروض والسلفيات وهي تعد من أهم إيرادات البنك؛
- ✓ عمولات وإيرادات أخرى وتمثل جميع العمولات والإيرادات المختلفة التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل تقديم خدمات بنكية مثل: فوائد بيع الأوراق المالية، الآجيو، شراء وبيع العملات الأجنبية وإيجار الخزائن.

2-جانب المصاريف ويتضمن:

- ✓ فوائد وعمولات وتمثل الفوائد المالية التي يتحملها البنك نظير ودائع العملات الإدخارية، والعمولات تمثل مقدار المبالغ التي يدفعها البنك للبنوك والمؤسسات الأخرى مقابل الخدمات التي يؤديها له؛
- ✓ مصاريف إدارية ومخصصات وتتضمن جميع مصاريف البنك من أجور ومرتبات، إيجارات، إهتلاكات مخصصات ومستحقات الضرائب.

---

[1] القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق ل 26 جويلية سنة 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، 2009،ص24.

[2] دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص81.

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج وفق المعايير المحاسبة الدولية

البيان	المبالغ
فوائد ونواتج مماثلة	
فوائد وأعباء مماثلة	
أرباح الأسهم	
نواتج الرسوم والعمولات؛	
أعباء الرسوم والعمولات	
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	
أرباح أو خسائر الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية	
نواتج النشاطات الأخرى	
أعباء النشاطات الأخرى	
خسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف	
المصاريف الإدارية العامة ومصاريف التشغيل الأخرى	

Source: Grégory HEEM, **Lireles Etats Financiersen IFRS**, Editions d'Organisation, Paris, France,2004

جدول رقم (05): نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج بالآلف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة؛			
2	– فوائد وأعباء مماثلة؛			
3	+ عمولات (نواتج)؛			
4	– عمولات (أعباء)؛			
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛			

7 8	+ نواتج النشاطات الأخرى؛ – أعباء النشاطات الأخرى؛			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10 11	– أعباء استغلال عامة؛ – مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13 14	– مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد؛ + استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛			
15	**ناتج الاستغلال**			
16 17 18	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى؛ +العناصر غير العادية (نواتج)؛ – العناصر غير العادية (أعباء)؛			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	– ضرائب على النتائج وما يماثلها؛			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، من 24.

المبحث الثالث: دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي وهذا راجع إلى جملة من الأسباب والتي منها اختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين والتخصصات ومجالات البحث، فكل باحث يتناول موضوع الأداء وفق تخصصه ومجال بحثه، كذالك التطور الحاصل في النظرية الاقتصادية والمالية والجهة المستفيدة منه لان كل طرف يراه من الزاوية التي تخدم مصلحته.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يعد تقديم تعريف دقيق للمصطلحات والاتفاق عليها من الأهداف التي يصعب تحقيقها في عالم تسوده ثورة المعلومات وسرعة الاتصال والمعلومة الوجيزة والدقيقة، ومن بين المصطلحات التي لم تلق إجماع الباحثين والممارسين مصطلح الأداء.

"ينحدر أصل كلمة الأداء من اللغة اللاتينية (Performer) التي تعني المنح والإعطاء، بعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها مصطلح (Performance) والتي أعطتها معناها الخاص بها والذي تعني به إنجاز، تأدية أو إتمام شيء ما عمل، نشاط، تنفيذ مهمة... ألخ . وقد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، كما نجده في أحيان كثيرة يُعبر عن إنجاز مهام".[1]

أما الأداء من وجهة نظر (P.Druker) فيعني " قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء من خلال محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال".[2]

كما قدم كلا من (Miller et Bromily) تعريفا للأداء يتوافق مع أهداف المنظمات ومؤسسات الأعمال، حيث عرفا الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. وما يُلاحظ على هذا التعريف أنه حصر الأداء في كلمتين هما الفعالية والكفاءة. فكثير من الباحثين من أضفى الطابع الإستراتيجي على مفهوم الكفاءة والفعالية، مما أعطى للأداء مفهوم الأداء ببعديه الشامل".[3]

---

[1] رشيد حفصي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص11.

[2] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مقالة مقدمة في مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد07، 2009،ص 218.

[3] **المرجع نفسه**، ص218.

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء

"تقييم الأداء مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين".[1]

كذلك ينظر إلى تقييم الأداء "بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد الى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، ومعرفة الأسباب التي أدت الى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول الى أداء جيد في المستقبل".[2]

وهناك من يرى بان تقييم الأداء" يعد وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة".[3]

الفرع الثالث: مفهوم الأداء المالي

لا يمكن الإجماع على مفهوم واحد بحيث يتم الوقوف عنده ومن أهم التعريف نذكر ما يلي:

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء

---

[1] يوحنا عبد ال ادم، سليمان أللوزي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**، ط1، دار المسير، عمان، 2000، ص199.

[2] نصر حمود مزان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص25.

[3] **مرجع نفسه**، 25.

المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، وسيتم الاعتماد على معايير (نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات) كمقاييس للأداء".[1]

عرف الأداء المالي بأنه " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادة والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".[2]

ويعرف أيضا "بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض في أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا لنظرية الحديثة".[3]

الفرع الرابع: مفهوم تقييم الأداء المالي

"تقييم الأداء المالي ما هي إلا قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة".[4]

"هو عملية تقوم بتقديم حكم له قيمة وفائدة على إدارة الموارد المتاحة لدى المؤسسة والبنك، من أجل خدمة مختلف المتعاملين مع المؤسسة والبنك، أي يعتبر بمثابة قياس للنتائج المحققة وللأهداف، باستخدام وسائل واضحة".[5]

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص45.

[2] عبد الغني دادن، **قياس وتقيم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 34.

[3] **مرجع نفسه**، ص34.

[4] خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة**، مجلة دراسة العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد01، 2021، ص146.

[5] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص38.

أما عملية تقييم أداء في البنوك التجارية فهي: "عملية شاملة تستخدم فيها جمع البيانات المحاسبية، والقوائم المالية، لتعرف على الوضعية المالية للبنك، بالإضافة إلى تحديد الطرق لتسيير الحسن والفعال في الموارد المتاحة لدى البنك".[1]

ومما سبق فإن عملية تقييم الأداء البنوك التجارية هي مجموع الإجراءات والطرق التي تسعى إلى حساب وقياس النتائج المتوصل إليها من طرف البنك، وذلك باستخدام وسائل وأساليب متعددة، الأمر الذي يساهم ويساعد في الوصول إلى الحكم على فعالية أداء وكفاءة البنك.

الفرع الخامس: خصائص عملية تقييم الأداء المالي

تتمتع عملية تقييم الأداء المالي بجملة من الخصائص وهي كما يلي:[2]

- ✓ **وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير):** فعملية تقييم الأداء المالي لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء المالي .
- ✓ **قياس الأداء الفعلي:** يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.
- ✓ **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:** يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.
- ✓ **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار

---

[1] كرومي آسية، **تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، العدد 5، جوان 2016، ص135.

[2] الطيب بولوح، عمر بوجمعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد،14، 2016، الجزائر، ص ص3-4.

المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

الفرع السادس: أهمية تقييم الأداء المالي:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في العناصر التالية:

- ✓ تساهم عملية تقييم الأداء المالي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل التكاليف مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل الوطني مما يعود بالفائدة على المجتمع بكافة أطيافه؛[1]
- ✓ متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها، واقتراح الإجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة؛[2]
- ✓ يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما مخطط له من أهداف خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار بالعمل ؛[3]
- ✓ تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي الترشيد قرارات المالية للمستخدمين؛
- ✓ وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة؛[4]

---

[1] رشيد حفصي، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[3] نصر حمود مزان فهد، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[4] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

- ✓ يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، واليات تعزيزه.[1]

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

تتضمن عملية تقسيم الأداء المالي في البنوك التجارية إلى خمس مراحل مكملة لبعضها غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل ويمكن توضيحها كالأتي:

أولا: جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم: تمثل هذه المرحلة في جمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية

المتعلقة بالبنك موضوع التقييم وتتمثل في مختلف مصادر من وثائق المالية والمحاسبية وغيرها من الإحصاءات.[2]

ثانيا: قياس الأداء الفعلي: يقصد بقياس الأداء الفعلي كافة الموارد المالية المتاحة، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات المالية الفعلية للسنة المالية المعنية وتطوراتها عبر الفترات المحددة خلال السنة وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في البنك ومقارنتها مع المؤشرات والأرقام المخطط وذلك يتم من خلال هذه المرحلة.[3]

ثالثا: إجراءات عملية التقييم: باستخدام النسب أو المؤشرات الملائمة للنشاط الذي تمارسه البنوك على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للبنك أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.[4]

---

[1] نصر حمود مزان فهد، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 28.

[3] **المرجع نفسه**، ص 29.

[4] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص39.

رابعا: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وان أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.[1]

خامسا: دراسة الانحرافات وإصدار الحكم: وتسمى أيضا بمرحلة تحديد الانحرافات والهدف منها معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع،ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث الانحرافات وتحليلها كما يتم في هذه المرحلة معالجة الانحرافات لتجنيها في الفترة القادمة وهي ما تسمى بالتغذية العكسية.[2]

المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي

توجد العديد من النماذج نذكر منها:

الفرع الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية

اعتبر هذا النموذج لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف و قياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة و قد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف و ذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح المصارف الخاصة معدل الفائدة، مخاطر رأس المال و مخاطر التشغيل.

و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية و مجموعة تقيس المخاطر المختارة.[3]

---

[1] مجيد الكرخي، **مرجع نفسه**، ص39.

[2] سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص118.

[3] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، الجزائر، ج1، العدد 02، 2004، ص ص90-91.

أولا: المجموعة الأولى :قياس العائد و الربحية

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال:[1]

- نظام متكامل يعرف (بنظام ديبون)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول و تسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الأصول

العائد على الأصول = (الدخل الصافي/إجمالي الإيرادات) X (إجمالي الإيرادات /إجمالي)

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ

- المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح و توضيح العلاقة بين مؤشر العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية من استعمال الرافعة المالية إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول بمضاعف الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية:

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

[1] محمد جموعي قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص90-91.

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) X (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) X (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

العائد على حقوق الملكية = (مضاعف حقوق الملكية X هامش الربح X منفعة الأصول)

و يمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث تحليل كل مؤشر الى مؤشرات جزئية تعكس مجا لات القرار بشكل تفصيلي.

ثانيا :المجموعة الثانية :قياس المخاطر المختارة:

أما المجموعة الثانية: فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة و يمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

جدول رقم(06): النسب المالية المتعلقة بقياس المخاطر المختارة

النسب	العلاقة
مخاطر السيولة	**الودائع الأساسية / إجمالي الأصول**
مخاطر الائتمان	**مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض**
مخاطر التشغيل	**إجمالي المصاريف/ عدد العمال**
مخاطر رأس المال	**الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول**
مخاطر سعر الفائدة	**الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / الأصول** **الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الخصوم**

المصدر: نجاة محمد أحمد جمعان، **نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،جامعة الأزهر، اليمن، العدد 17، 2017، ص178.

الفرع الثاني: نموذج الحيطة الكلية (نموذج Camels)

إن نموذج Camels هو أداة لتقييم أداء البنوك و نظام للإنذار المبكر عن الأزمات فيها يعمل على تحليل الوضعية المالية لهذه البنوك و إعطائها درجة تصنيف معينة تمكنها من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة و ذلك من خلال تقييم ست محاور رئيسية.[1]

و تتمثل هذه المحاور أو المؤشرات الستة في العناصر التالية:[2]

- كفاية رأس المال (Capital adequacy)؛
- جودة الأصول (Assets quality)؛
- الإدارة (management)؛
- الربحية (Earnings)؛
- السيولة (Liquidity)؛
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk).

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين و تغطية المخاطر و الحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل و خارج الميزانية و مدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها،بينما يرمز الحرف M ل لإدارة و مستوى كفاءتها و تعمقها و التزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي و مدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي و المؤسسي ووجود سياسات و تخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية و مدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال و يرمز حرف L لقياس سلامة السيولة و مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الحالية و المستقبلية المتوقعة و أخيرا يرمز الحرف S لحساسية المصرف اتجاه السوق.

---

[1] ابتسام قويدر، حسين يحيوش، **استخدام نموذج Camels في قياس الأداء المصرفي**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية،جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 07، العدد02، 2020، ص354.

[2] يوسف بوخلال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 10، 2012، ص207.

الفرع الثالث: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

مع التطور الذي شهده النشاط البنكي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير البنوك خاصة الأمريكية ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة وغيرها من المفاهيم المالية و المحاسبية وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:[1]

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث:

– الربح العامل الصافي بعد الضريبة: وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

– رأس المال: القيمة الدفترية الجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:

- ✓ حقوق المساهمين
- ✓ مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)؛
- ✓ أي أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى؛
- ✓ الشهرة المستهلكة.

[1] أحمد عباس حسين، **تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة ميسان، العدد 29، ص 166

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

وهو ما سيتم الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي.

تعد النسب أو "المؤشرات المالية " واحدة من أفضل الأسس التي تدخل في عملية تقييم أداء البنوك ذلك أن نجاحها يعتمد بدرجة واسعة على دقة و سلامة تلك المؤشرات و قدراتها على تقييم الأداء على نحو سليم كذلك تستخدم من قبل الإدارة لتحليل القوائم المالية من أجل التعرف على سلامة التنظيم المالي و ربحية المؤسسات فضلا عن ذلك فإن استخدام تلك النسب في عملية التحليل المالي يعد وسيلة أو أداة مهمة لمساعدة إدارة المصارف على المعرفة المسبقة لموقف السيولة لديه و موقف الأموال المتوفرة للتوظيف.[1]

الفرع الأول: مؤشرات الربحية

يعتبر مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة للحكم على القدرة التنافسية للبنوك، أدائها وكفاءتها المالية و قد استخدم هذا المؤشر من قبل العديد من الباحثين و الدارسين لهذا المجال و تركزت معظم الدراسات التي تطرقت الى مؤشر ربحية البنوك على استخدام أساليب التحليل المالي و تحديد النسب المالية، و أهم هذه النسب نذكر:

أولا: معدل العائد على الأصول (ROA): تشكل الأصول أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في البنك إذ يتناسب إجمالي العائد طرديا مع حجم الأصول المستثمرة في القروض و الاستثمارات البنكية و يعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالمبالغ الإجمالية لاستغلال البنك ما لديه من أصول و مدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها و إجمالا يقاس معدل العائد على الأصول وفقا للصيغة التالية:[2]

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط المجموع الاصول

[1] أحمد عباس حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص167.

[2] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حكومة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة**، دار البازوري، عمان، 2022، ص ص148-149.

ثانيا: معدل العائد على حقوق الملكية: إذ يشير هذا المؤشر إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المؤسسة وتحملهم المخاطر، و فيما يلي كيفية حساب هذا المعدل: [1]

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

ثالثا: هامش صافي الفوائد (NIM) تقيس هذه النسبة صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل لذلك يستعان بهاد في تقييم قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة.

كما أنه يعبر عنها بصيغة النسب المئوية إذ يعتبر صافي الدخل من الفائدة باحتساب الفرق بين دخل الفائدة و مصاريف الفائدة (يعني الفرق بين إيرادات الفوائد المقبوضة و الفوائد المدفوعة) كبسط لنسبة المقسوم على الموجودات المحققة لهذا الدخل (تسمى كذلك بالموجودات المربحة و التي تدخل فيها كل من الاستثمارات و القروض).

ويحسب هذا المؤشر كما يلي: [2]

NIM = دخل الفائدة – مصاريف الفائدة / الموجودات المولدة للدخل

الفرع الثاني: مؤشرات كفاية رأس المال

تعرف بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل و الاستثمار التي تقوم بها، و ذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن

[1] الهام طباخ، **أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص263.

[2] شعويبي محمود فوزي، التجاني إلهام، **تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية**، أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 27 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022 ، ص34.

النظر الى هذه النسب على رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة.[1] و من أهم هذه النسب ما يلي: [2]

أولا: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول.وتحسب كما يلي:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

ثانيا: نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، و تفيد في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية و الودائع كمصدر للتمويل، و إبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين و المودعين و تعد كهامش أمان للمودعين و يجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو 10 % ويتم حساب هذه النسبة كالآتي:

نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع

ثانيا: حقوق الملكية إلى مجموع الاستثمارات

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الاستثمارات، فضعف هذه النسبة يعني أن المصرف اعتمد على الودائع في تحمل الخسائر، لذا سميت بهامش الأمان

[1] طبيب بولحية، عمر بوجمعية، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة الشلف ،الجزائر، ص 05.

[2] منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص275.

في مقابلة مخاطر الاستثمارات انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية والاستثمارات، وتستثنى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية لعدم وجود مخاطر فيها.[1]

حساب هذه النسبة كالآتي:[2]

حقوق الملكية الى مجموع الاستثمارات = حقوق الملكية / إجمالي الاستثمارات المالية

الفرع الثالث: مؤشرات السيولة

تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة كما تعني أيضا مدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الآجل و تتمثل أهم هذه المؤشرات في:[3]

أولا: نسبة التداول: تهدف هذه النسبة الى قياس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها كما تعتبر هذه النسبة كمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كمعيار الصناعة و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ثانيا: نسبة الأصول السائلة (النقدية): عموما ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية معناها أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أصول سريعة للتحول الى

[1] عباس كاظم جاسم الدعمي، مروج طاهر هذال المرسومي، **قياس اثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المال المصرفي**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد53، العراق، ص34.

[2] طبيب بولحية، عمر بوجمعية، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

[3] نعمان محصول، سراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد 2، المجلة 2، مخبر مالية محاسبة و تأمين، جامعة سوق أهراس، ص125.

نقدية في المدى القصير بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الآجل، و تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثالثا: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع:[1] تدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع فهي تقيس إلى مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات و طلبات العملاء و ارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك و هذه النسبة هي المفضلة في قياس السيولة .وتحسب كالتالي:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع = الأصول السائلة / مجموع الودائع

رابعا: نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع:

و تعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الآجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها [2]، وتحسب:

$$= \frac{\text{الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الودائع}}$$

[1] شعويبي محمود فوزي، التجاني إلهام، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[2] نعمان محصول، سراح موصو، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

الفرع الرابع: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشاة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، نذكر منها:[1]

أولا: معدل دوران إجمالي الأصول توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال. وتحسب كالأتي:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي رقم الأعمال

ثانيا: معدل دوران الأصول الثابتة يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة البنك في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال. ويحسب كالأتي:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

ثالثا: معدل دوران الأصول المتداولة يشير معدل دوران الأصول إلى مدى كفاءة البنك في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال. ويحسب كالأتي:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

[1] عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12، العدد 01، 2021، الجزائر، ص116.

خلاصة الفصل الأول:

إن الاعتماد على تقييم الأداء المالي من قبل البنك يتيح له إمكانية تحديد الأخطاء و الانحرافات و كذلك تحديد أسبابها و البحث عن كيفية معالجتها بالإضافة الى رسم سياسات مناسبة لرفع و تحسين الأداء، على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل البنك و خاصة في ظل التطورات و الظروف السائدة في اقتصاد السوق و المنافسة و التقلبات و الأزمات، حيث تخلق كل هذه المميزات في حالة الاستعمال الجيد للمؤشرات والنسب أداء مهنيا عاليا لهذه البنوك مما يسمح لها بالتمتع بحرية الحركة واستقلالية قراراتها.

الفصل الثاني

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنحاول إسقاط دراستنا النظرية للموضوع والمتمثل في دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية على بنك الخليج ولمعرفة هذا الدور قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر(AGB)؛

المبحث الثاني: بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزائر– وكالة قالمة –؛

المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر(AGB)

سنعرض في هذا المبحث تقديم عام لبنك الخليج الجزائر، الذي يعد أحد أهم البنوك في الجزائر فهو مصمم و منظم بطريقة عصرية ويستخدم تقنيات حديثة وعالية الدقة والجودة لأجل استقطاب المزيد من الزبائن من جهة وزيادة العوائد من جهة أخرى، كما يعتبر من أهم البنوك الأجنبية الرائدة في الجزائر بفضل أساليب عمله الجيدة والمتطورة وأيضا بفضل الخدمات المالية المتطورة التي يقدمها وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيا تقدما.

المطلب الأول: نشأة تطور وتعريف بنك الخليج الجزائر

الفرع الأول: نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر

يعد بنك الخليج الجزائر ضمن مشاريع بنك الخليج المتحد، وهو شركة مصرفية استثمارية تابعة لشركة مشاريع الكويت (القابضة)، يقوم بإدارة شركة إقليمية من شركات الاستثمار وإدارة الأصول والبنوك التجارية، وتشمل استثمارية الأصول في العقارات، الأسهم الخاصة، المنتجات الهيكلية، والأوراق المالية المدرجة في البورصات، وتشمل استثمارات البنك في الشركات التابعة والزميلة له كل من بنك الخليج الجزائر، شركة الضيافة للاستثمار، مصرف بغداد، البنك الأردني الكويتي، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول، شركة منافع للاستثمار ملينيوم فينانس كوربوريشن، شركة رويال كابيتول، بنك سوريا والخليج، شركة الكابل المتحدة، بنك تونس العالمي، شركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية، شركة الخليج المتحدة للخدمات المالية، شركة الصناعات المتحدة، الشركة المتحدة للخدمات الطبية، وشركة العقارات المتحدة.

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية (KIPCO) والتي هي أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها المجموعة الكويتية للأعمال.[1]

أنشأت (KIPCO) في عام 1975، وهي مجمع كويتي خاص، وهي أحد شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة من منطقة الشرق

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 18ماي2023، على الساعة:18:45 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

الأوسط وشمال إفريقيا، مع أصول خاضعة للإدارة بأكثر من 19 مليار دولار، كما يعمل فيها أكثر من ثمانية ألاف موظف (8000) في أنحاء العالم وتتمثل نشاطاته الرئيسية في القطاع المالي والقطاع الإعلامي كذلك.

كما تشارك شركة مشاريع الكويت القابضة بصورة مباشرة وغير مباشرة في عدة مجالات كالصحة والسياحة والصناعة والاستثمارات العامة والخاصة (القطاعية) والاستثمارات في الأوراق المالية مع هدف التقليل من المخاطر، وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر الموجود داخل نفس القطاع وكذلك بين مختلف شركات المجموعة ويستند النهج الإداري للمجموعة على تشجيع اعتماد أفضل للممارسات من طرف كافة فروعها (الشركات التابعة لها) سمعة التميز بين أوساط المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط.

دخلت شركة المشاريع الكويتية (KIPCO) عالم الاستثمار بالجزائر سنة 2003 في بنك الخليج الجزائر (AGB) الذي تم إنشاءه بموجب المرسوم 03-03 بتاريخ 15 ديسمبر 2003 وهو متخصص في الصناعة والتجارة العامة والذي يعتبر شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 1,6 مليار دينار جزائري.

وبدأ بنك الخليج عملياته في عام 2004، بعد الحصول على ترخيص من بنك الجزائر المركزي في عام 2003، ونجح البنك في فترة قصيرة تصل إلى 10 سنوات في رفع حقوق المساهمين من أقل من 10 ملايين دولار أمريكي إلى ما يقارب من 200 مليون دولار أمريكي، وزيادة الأصول من أقل من 10 ملايين دولار أمريكي إلى ما يقارب من 1,7 مليار دولار أمريكي، أما عدد فروعه خلال هذه الفترة وصل إلى 58 فرعا مع 95 جهازا للصرف الآلي كما في نهاية 2015.

يقدم بنك الخليج الجزائر كافة المنتجات المصرفية التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو الأول في الجزائر الذي يقدم كلا النوعين، والبنك متخصص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقدم خدماته لأكثر من 160 ألف عميل، ويعمل البنك حاليا في 48 ولاية وله تواجد في جميع المدن الرئيسية في البلاد.[1]

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 18ماي2023، على الساعة:18:55 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-129-143-111111-html.

يعمل في البنك حوالي 900 موظف وهو الشركة الرائدة في مجال الخدمات الإلكترونية إذ كان البنك الأول الذي يقدم البطاقات الدولية في السوق المحلي.[1]

الفرع الثاني: المساهمون في بنك الخليج الجزائر

1. بنك برقان (BURGAN BANK):

هو فرع من مجموعة (KIPCO) وهو بنك تجاري كويتي له عدة فروع خاصة في الشرق الأوسط، تأسس هذا البنك عام1977 وقد اكتسب البنك دورا بالغ الأهمية في القطاع الخاص وقطاع الأعمال من خلال طرحه منتجات مبتكرة وتكنولوجيا متقدمة، كذلك شبكة توزيع واسعة.

وتشمل فروع بنك الخليج الجزائر(AGB)، بنك بغداد العراق (BANK BAGHDAD)، والبنك الأردني الكويتي (GORDANKOWEIT BANK)، كما أن نتائج بنك الخليج مستمرة في النمو الكبير لرأس المال واستثماراته الكبيرة والمتنوعة، حيث أن شبكتها تضم 21 وكالة وأكثر من 120 جهاز صراف آلي .

2. بنك تونس العالمي (Tunis International Bank):

تأسس هذا البنك سنة 1982 وهو أول بنك خاص في الخارج أنشئ في تونس، وهو يوفر مجموعة من الخدمات المالية الدولية للشركات الدولية والمؤسسات المالية والحكومات والأفراد بما في ذلك عمليات الصرف الأجنبي والسوق النقدية في كل المعاملات القابلة للتحول، وتمويل التجارة الدولية والخدمات الشخصية، كذلك العمليات المصرفية التجارية الاستثمارية وبطاقات الدفع الدولية (Visa) و (express American)... الخ.

لديه مكتب تمثيلي في طرابلس ويملك حصة 30% في بنك الخليج الجزائر والمساهم الرئيسي في بنك (TIB) وهو بنك البرقان بحصة 60%.[2]

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 18ماي2023، على الساعة:18:45 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

[2] **مرجع نفسه**،18 ماي 2023، على الساعة 19:20

3. البنك الأردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank):

تأسس في عام 1976 يعمل بنجاح في النظام البنكي الأردني وهو بنك تجاري يوفر لعملائه مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية، موزعة عبر شبكة من 48 وكالة في الأردن واثنين أخرين في فلسطين وقبرص، حيث يشارك بحصة قدرها 10% في رأس مال بنك الخليج الجزائر في ماي 2008، البنك الأردني الكويتي أصبح فرع في بنك برقان بقيمة 51,10%.

الشكل رقم (01): حصص مساهمو بنك الخليج الجزائر

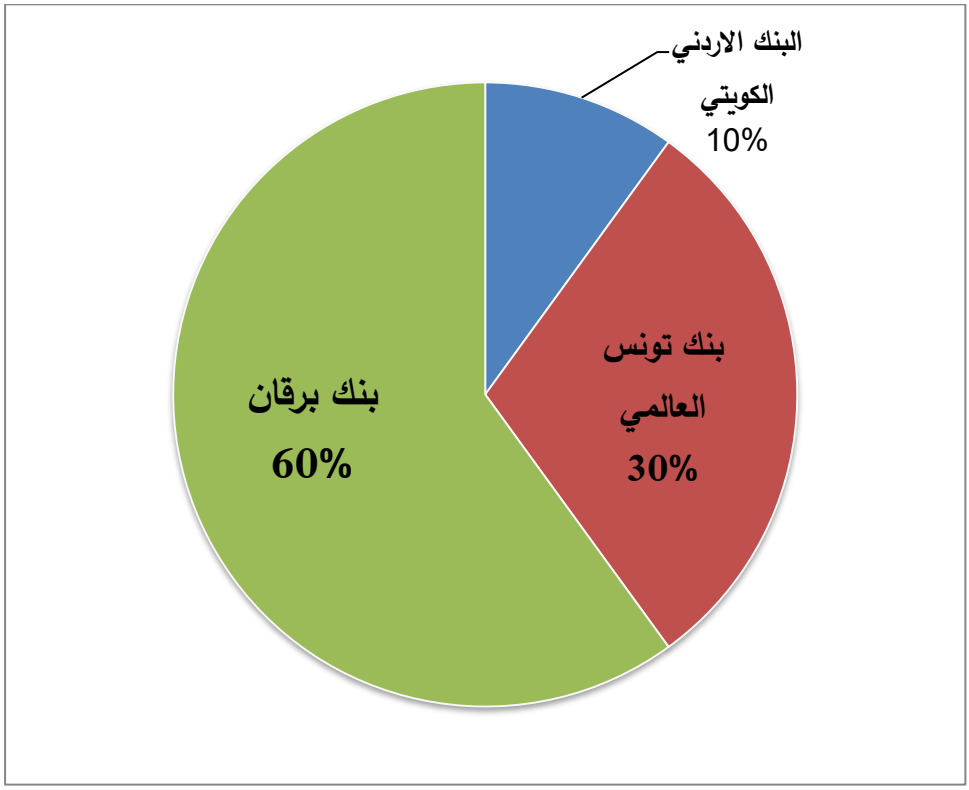

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر.

الفرع الثالث: تعريف بنك الخليج الجزائر

تم تأسيس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10 مليار دولار جزائري، مملوك لمصارف تابعة لشركة المشاريع الكويتية القابضة مقسمة على نحو 60 بالمائة لمصرف برقان و30 بالمائة لمصرف تونس الدولي و10 بالمائة للمصرف الأردني الكويتي.[1]

بنك الخليج الجزائري بدأ نشاطه سنة 2004، هو عبارة عن بنك تجاري يقوم بكل الأعمال والخدمات التجارية المسموح بها في الجزائر وفق قانون بنك الجزائر وتحت وصاية وترخيص بنك الجزائر عملة نقدية، يمارس هذا البنك نشاطاته البنكية الاعتيادية التقليدية بالإضافة إلى خدمات التمويل الإسلامي وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع.

حيث يمارس هذا البنك نشاطين متوازنين في بنك واحد عن طريق عدم المزج بين الأعمال المحاسبية لكل نموذج معني للودائع المتحصل عليها من الزبائن في شكل استثمارات إسلامية يجب أن تمنح في شكل فروض إسلامية بدون أن تختلف بالأموال المتحصل عليها بالطريقة التقليدية الربوية.

ومنذ تأسيسه في السوق الجزائرية والبنك يستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والبنك يستثمر في كل مجالات تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة.

ومع التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منتشرة في جميع أنحاء البلاد، حيث كانت بداية 21 وكالة تنفيذية والتي تم توزيعها إلى 35 وكالة قبل نهاية عام 2011 لتكون أقرب إلى زبائنها في جميع أنحاء البلاد وفي سنة 2017 توصل إلى فتح 60 وكالة في 41 ولايات الوطن.

المطلب الثاني: إستراتيجية وامتيازات بنك الخليج الجزائر

تم تحديد إستراتيجية بنك الخليج الجزائر في أوائل 2009، حيث تهدف إلى تحقيق رسالتها وفق القيم والمبادئ التي يتبناها البنك والمستوحات من السياسة العامة للمجمع (KIPCO) كذلك يتميز بنك خليج الجزائر عن بقية البنوك بعدة امتيازات.

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 18ماي2023، على الساعة:20:00 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

أولا: إستراتيجية بنك خليج الجزائر

تركز إستراتيجية هذا البنك على خمسة مجالات هي:

1. **إدارة الجودة الشاملة:** يحرص القائمون على بنك الخليج حرصا كاملا على تحقيق جودة عالية في الخدمات المقدمة لكل العملاء، وتبني مبدأ الجودة الشاملة التي تغطي كل المجالات نذكر منها: جودة الخدمات والمنتجات، والبنية التحتية والتنويع في الخدمات وإدارة المخاطر وتكوين مقدمي الخدمة وغيرها.[1]
2. **توسيع شبكة الوكالة:** جعل الوكلاء أقرب للعملاء مع تقديم منتجات بمزايا وخدمات مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم على المستوى المحلي والعالمي وتوفير المعلومة في الوقت والمكان المناسبين.
3. **توسيع عروض المنتجات والخدمات:** وذلك بتوسيع عرض المنتجات والخدمات من أجل تلبية توقعات الزبائن وتحقيق رضاهم من خلال التميز والتفرد.
4. **تركيز إدارة الموارد البشرية على الأداء:** وذلك عن طريق الاهتمام بالموظفين وتوفير كل وسائل الراحة لهم والمناخ المناسب لهم للعمل، مركزة في ذلك على الفئات الشابة وتوظيفهم بعد منحهم تأطيرا لمدة لا تقل على ثلاثة أشهر، مع تكوينهم دوريا في إطار تبني الأساليب الحديثة وهذا حتى يتمكنوا من تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية.
5. **السعي إلى اكتساب حصص في السوق:** من خلال النمو والتوسع في اكتساب حصص في السوق والمشاركة في تنمية اقتصاد الجزائر.

ثانيا: امتيازات بنك الخليج الجزائر

يتميز بنك الخليج الجزائر عن غيره من البنوك بما يلي:

- ✓ استعمال الرسائل القصيرة لاطلاع العميل على كافة العمليات التي تخص حسابه أو لاطلاعه على الخدمات الجديدة وذلك عن طريق الرسائل القصيرة على الهاتف النقال؛

[1] ا الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 18ماي2023، على الساعة:20:20 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

- ✓ استعمال البريد الالكتروني لاطلاع العميل على كافة العمليات التي تخص حسابه أو لاطلاعه على الخدمات الجديدة وذلك عن طريق إرسال الرسائل الالكترونية إلى بريده الالكتروني؛
- ✓ تمكين العميل من الاطلاع على حسابه الخاص في أي وقت؛
- ✓ خدمة إرسال الأموال (حوالة الصراف الآلي) عبر الموزع (Mandat Par Dab) وهي خدمة يتميز بها البنك عن باقي البنوك في الجزائر.[1]

ثالثا: خصائص وأهداف بنك خليج الجزائر

سنحاول التطرق إلى أهم الخصائص التي يتسع بها بنك الخليج الجزائر وذكر أهم أهدافه التي تجعله يعمل على تحقيق أعلى مستوى مردودية باستخدام تكنولوجيا حديثة وموارد بشرية ذات كفاءة وخبرة عاليتين.

1. خصائص بنك خليج الجزائر:

يتمتع بنك خليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- ✓ **بنك خليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات:** وضع البنك التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر في إجراء جميع العمليات البنكية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذه العمليات تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة؛
- ✓ **بنك خليج الجزائر بنك الأفراد:** بنك الخليج الجزائر يفتح أبوابه للأفراد بتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة؛
- ✓ **بنك خليج الجزائر بنك الخدمات:** يوفر البنك لزبائنه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبناء رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمكنه من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه مثل: (Swift) والمعاملات البنكية الالكترونية بين الوكالات...الخ؛

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 18ماي2023، على الساعة:20:30 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

- ✓ **بنك خليج الجزائر بنك ذو شبكة في طور التوسع المستمر:** التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على أغلب ولايات التراب الجزائري رغم قدمه في الساحة المالية للجزائر.[1]

2. أهداف بنك خليج الجزائر:

تتمثل أهداف بنك خليج الجزائر في ما يلي:

- ✓ الهدف الأساسي للبنك هو المساهمة في تحقيق التوسع والنمو والوصول إلى جميع الدول وهذا يفتح فروع جديدة وتقديم خدمات جديدة لكسب المزيد من العملاء؛
- ✓ من أهدافه الحديثة التي تخدم الاقتصاد الوطني هي تقديم خدمات خاصة كقروض التحيز وخاصة القرض العقاري؛
- ✓ ضمان لتحقيق مستوى أعلى في كل أعماله المصرفية؛
- ✓ يسعى في استغلال كل الوسائل المبتكرة المستعملة في المجال المصرفي لتقديم أعلى مستوى الخدمات والجودة العالية.

المطلب الثالث: مهام، قيم وخدمات بنك الخليج الجزائر

لدى بنك الخليج الجزائر قيم ومبادئ وخدمات تساعده في تحقيق أهدافه والتقدم والتطور فالبنك يرغب في الالتزام مع عملائه الداخليين والخارجين مدى الحياة فهو يختار الجودة والأمان والاستقرار مع التعهد بالثبات والمداومة في نشاطاته.

أولا: مهام وقيم بنك الخليج الجزائر

1. مهامه:

مهمة البنك الأساسية هي البقاء والاستمرار ودائما الاستماع إلى الشركات والأفراد، كي يستطيع تقديم تشكيلة من المنتجات المتطورة والخدمات المالية الشخصية، كذلك بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأيضا المساهمة في إثراء حياة الجزائريين.

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 18ماي2023، على الساعة:20:45 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-129-143-111111-html.

2. قيمه:

القيم الرئيسية التي تنتمي إلى مهام المصرف ورؤيته تعبر في الواقع على كل ما يفعله المصرف على المستوى الفردي والجماعي في بنك الخليج الجزائر وتتمثل هذه القيم في ما يلي: [1]

- ✓ **التقدم:** يعيش بنك الخليج الجزائر التقدم يوما بعد يوم في طريقه ومواقفه، كما هو الحال في ثمرة أعماله وهو يعتمد قيمة التقدم في داخل المصرف فرديا وجماعيا ثم يقدمه للخارج لإعطاء الكثير من الإرضاء للعملاء؛
- ✓ **الالتزام:** بالنسبة للمصرف فإن إعطاء التزام يعني أن يستثمر كليا في نجاح مهمته وأهدافه هو إظهار الحاضر كل يوم باستماعه، بإخلاصه، مبادرته ومشاركته الفعالة في الاستجابة للحاجات المتوقعة، وهو إحساسه الشخصي المسؤول عن نجاحه والالتزام بداية من الداخل نحو الخارج، لذلك فإن بنك الخليج الجزائر يلتزم كليا بالنجاح في الداخل مع موظفيه وعملائه الداخليين، وبذلك يستطيع أن يلتزم بالنجاح لعملائه الخارجيين من أفراد ومؤسسات الجزائر؛
- ✓ **الاعتراف:** هو بالتأكيد الأمر الذي يرضي العميل ويسعده، لذلك بنك الخليج يرغب في أن يجعل الاعتراف أفضل أدواته لتقديم الرضا لعملائه الداخليين والخارجيين؛
- ✓ **الثبات:** بالنسبة للمصرف الثابت هو قيمة مرادفة للأمن والاستقرار والجدية ولذلك فالمصرف دائما حاضر وموجود ليقوم بترقية هذه القيمة، وعند التكلم عن المصرف فنحن نتكلم عن المال ولما نتكلم عن المال فنحن نتكلم عن النقدية المكافئة على مجهوداته ووسيلة لتحقيق المشروعات.

ثانيا: الخدمات البنكية الالكترونية لبنك الخليج الجزائر

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك الرائدة في مجال الخدمات الرقمية في الجزائر، إذ يحاول دائما أن يكون سباقا في مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في المجال البنكي بالجزائر، حيث يملك باقة من الخدمات الالكترونية تتمثل فيما يلي:

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 19ماي2023، على الساعة 18:00-https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

1. الحساب الجاري:

يفتح هذا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط تجاري ويكون هذا الحساب مدين ولا تنتج عليه أي فوائد، منها:[1]

- ✓ **حسابات الشيكات (الصكوك):** هي حسابات مفتوحة لجميع الأفراد والجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري وذوي الأجور الراغبين في أغلب الأحيان الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات؛
- ✓ **الإيداع لأجل:** هذه الحسابات مفتوحة لصالح الأشخاص الراغبين في الحصول على فوائد مقابل تجميد مبالغهم لمدة معينة، ولا يمكن لصاحب الحساب سحب مبالغ قبل نهاية المدة المحددة؛
- ✓ **القروض:** وتنقسم إلى:

– القرض العقاري: يتمثل هذا القرض بفترة غير محددة السقف، بحيث قابل للتسديد على مدة تصل إلى 25 سنة؛

– قرض مهنة: ويمنح هذا القرض لأصحاب المهن الحرة والتجار لتمويل مشاريعهم المهنية ولجميع الاحتياجات المصرفية؛

– حساب التوفير: وهو وسيلة ادخار سهلة وآمنة تمنح أفضل نسبة أرباح في السوق؛

– دفتر التوفير التساهمي: وهو وسيلة ادخار، تمنح فرصة استثمار الأموال وفي نفس الوقت إمكانية التصرف بكل حرية وفي أي وقت في إطار مطابق للشريعة الإسلامية، حرية الإبداع والسحب وتوزيع الأرباح التساهمية على المبالغ المودعة يبدأ من أول يوم لأول أسبوعين بعد الإيداع، أما عمليات السحب تحتسب من أول يوم الخمسة عشر الجارية؛

– الدفتر المجاني: الرصيد الأدنى5000 دينار جزائري مخصص للأفراد؛

– قرض مهنة (مرابحة وسلام): وهو قرض لأصحاب المهن والتجار لتمويل مشاريعهم المهنية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وهي:

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 19ماي2023، على الساعة 18:00 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

- قروض مهنة مرابحة: هو قرض لتمويل احتياجات المؤسسة لشراء معدات ومركبات آلية؛
- قروض مهنة السلام: هو قرض لتمويل احتياجات الاستغلال (تمويل المخزون).

2. البطاقات الالكترونية:

تتمثل هذه البطاقات فيما يلي:[1]

- ✓ **بطاقة الدفع اليومي:** وهي بطاقة سحب ودف آمنة، مرنة مسيرة أينما كنتم وفي جميع الأوقات، يمكن استعمال الرصيد دون تحديد للسقف، ومن مميزاتها أنها سهلة الاستعمال متوفرة طول الأسبوع وعلى مدار 24-24 ساعة وصالحة عبر كافة التراب الوطني؛
- ✓ **بطاقة التوفير:** وهي بطاقة مبتكرة وسهلة الاستعمال، وهي بطاقة مجانية للسحب الآلي متصلة بحساب التوفير الكلاسيكي أو التساهمي تسمح لكم بإجراء عمليات سحب من أي صراف في كل أيام الأسبوع ، 24/24 ساعة، تسديد المشتريات على مستوى التجار والحرفيين المجهزين بمحطة الدفع الالكتروني؛
- ✓ **بطاقة التوفير الثانية:** يمكن الحصول على بطاقة ثانية متصلة بحساب التوفير نفسه لتقدموها لأفراد عائلتكم، البطاقة مجانية يمكن تحديد مبلغ أقصى لاستعمالها؛
- ✓ **بطاقة فيزا غولد بلاتينيوم:** هي وسيلة مربحة موثوقة، أمنة لعمليات الشراء في الخارج من خلال محطة الدفع الالكتروني، الانترنت أو من خلال السحب النقدي على أجهزة الرف الآلي، البطاقة متاحة لكل من يملك حساب بالعملة الصعبة؛
- ✓ **بطاقة ماستر كارد:** هي بطاقة السحب والدفع بالعملة الأجنبية في الخارج يمكن استعمالها على شبكة الانترنت محليا ودوليا، وتنقسم إلى:
  - ماستر كارد الذهبية: هي بطاقة شخصية صالحة لمدة سنتين، الشحن الأقصى للبطاقة هو 5000 دولار أمريكي؛
- ✓ ماستر كارد الكلاسيكية: هي بطاقة شخصية صالحة لمدة سنتين، الشحن الأقصى للبطاقة هو 3000 دولار أمريكي.

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 19ماي2023، على الساعة 18:30 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

3. خدمة self banking:

هي الأولى من نوعها في الجزائر تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي وهي من الفروع الجديدة التي تقدم في فضاء حديث وعصري، ومن الخدمات المصرفية التي يقدمها ما يلي:

- ✓ سحب الأموال؛
- ✓ إيداع الصكوك؛
- ✓ الإيداع النقدي؛
- ✓ التحولات من حساب لأخر؛
- ✓ الاطلاع على وضعية الحسابات؛
- ✓ الحصول على الكشوف البنكية.

وكل إجراءات هذه الخدمة تتم دون تدخل موظفي البنك وهي خدمة متوفرة على مدار اليوم والأسبوع.

4. خدمات AGB ONLINE:

تمكن الزبون من الاطلاع على رصيده بمجرد نقرة عبر الإنترنت، متوفرة على مدار اليوم والأسبوع ويمكن من خلالها القيام بما يلي:

- ✓ متابعة الحسابات عبر الإنترنت؛
- ✓ نشر الوضعية الإجمالية للحساب؛
- ✓ تحميل كشوف الحسابات.

بالإضافة إلى ذلك توجد خدمات أخرى يقدمها بنك الخليج الجزائر مثل: خدمات Mail sms، خدمات SWIFI، خدمات اختيار الرمز السري Rechargement Online.[1]

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 19ماي2023، على الساعة 18:45 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

المبحث الثاني: بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزائر– وكالة قالمة–

المطلب الأول: تعريف بوكالة بنك الخليج قالمة

كل مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات، ومن بين هذه الوكالات بنك الخليج الجزائر وكالة قالمة وهو محل دراستنا التطبيقية، سنتطرق في هذا المطلب بتقديم وكالة (AGB) بولاية قالمة وأهم خصائصها.

أنشأت وكالة بنك الخليج الجزائر في قالمة في 30 جوان 2015 وتقع في مدينة قالمة، يشهد موقعها حركة كبيرة مجهزة بكل الوسائل الحديثة، وتعتبر وكالة بنك الخليج من أفضل البنوك في الولاية، وذلك ما تقدمه لزبائنها من خدمات، ويبلغ عدد موظفيها 10 لكونها حديثة النشأة، وتعتبر من أفضل الوكالات حيث تقدم للزبون تسهيلات من خلال جودة الخدمة المقدمة له أو غيرها، كما توفر لزبائنها من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان منذ تأسيسها في ولاية قالمة، كما أن معظم خدماتها تتم الطريقة الإلكترونية.

ويمكن توضيح هيكلها التنظيمي فيما يلي:

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر– وكالة قالمة –

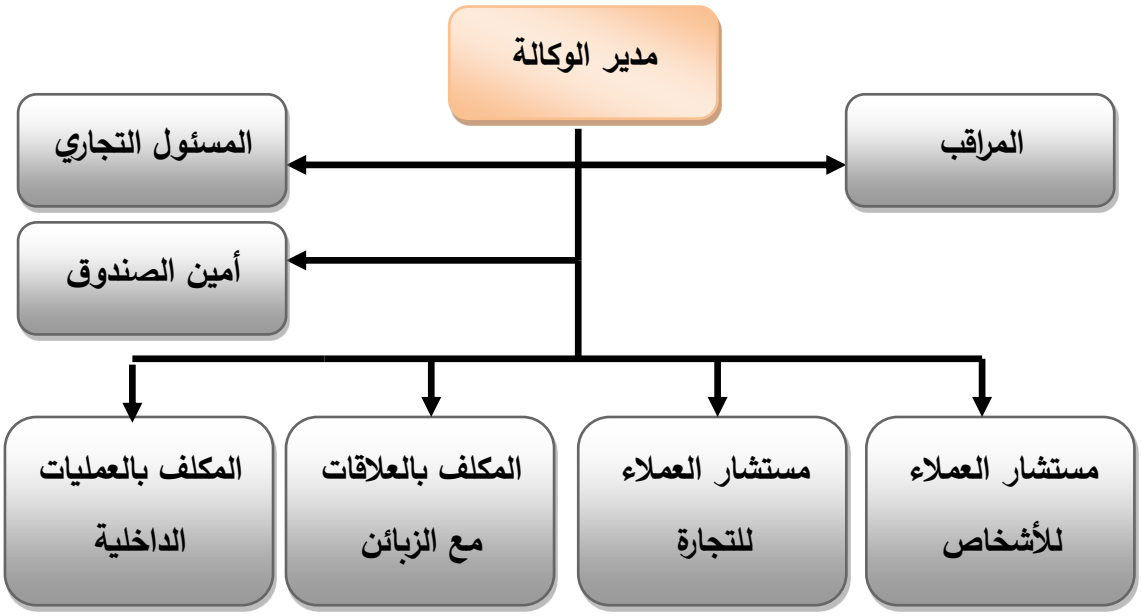

المصدر: معلومات مقدمة من قبل بنك الخليج الجزائر – وكالة قالمة–

تنقسم مهام كل قسم في ما يلي:[1]

✓ مدير الوكالة:

ويعتبر الممثل الرئيسي للبنك علو مستوى الوكالة وهو المسؤول عن توفير التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة وتنميتها التجارية مع الاهتمام المستمر بإدارة الجودة والمخاطر، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية التي حددتها إدارة البنك، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وإدارة ميزانية الوكالة، كذلك من مهامه السهر على مراقبة نظامية الحسابات في الوكالة والتأكد من سرية العمليات الإدارية والتشغيلية وإجرائها في إطار القانون، مع مهمة إدارة موظفي الوكالة والإشراف عليهم.

✓ المسؤول التجاري:

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري هي الإشراف على فريق المبيعات وتحريكهم وتنشيطهم من أجل مساعدته في تحقيق أهداف العمل النوعية والكمية التي تتعلق بالوكالة، يقوم بتزيد العملاء بجميع المنتجات التي يقدمها البنك، واحترام القرارات الائتمانية، ومراقبة فتح الحسابات، والإشراف على العمليات ذات الطبيعة الإدارية والإشراف أيضا على تحليل الملفات والقروض للمؤسسات والأفراد، بالإضافة إلى وضع ضمانات لجميع المنتجات المسوقة من طرف الوكالة لعملائها، والكثير من المهام الأخرى التي يقوم بها في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر.

✓ المراقب:

مهمة المراقب الأساسية هي ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية، أيضا التحقق من العمل الجاري للشباك والصندوق للزبائن من أفراد ومؤسسات، وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية، والقيام بالمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات وصحة المعلومات.

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 19ماي2023، على الساعة 19:00 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

✓ مستشار الزبائن الأعمال:

يجهز العمل ويدير حسابات العملاء، وإدارة القروض مع المؤسسات.

✓ مستشار الزبائن الأفراد:

يوجد مكتبين يقومان بالتنسيق معا، يقومون بتنفيذ كل العمليات لصالح الأفراد كفتح حسابات وتسيير القروض الموجهة للأفراد، فتح دفاتر، الصكوك، وتحليل القروض.

✓ مكتب العمليات الداخلية:

يقوم بمراجعة العمليات الداخلية وجميع الأعمال بالتنظيم داخل الوكالة، إدارة الخطط والحسابات، تجهيز المعاملات، وتوفير الفواتير والشيكات.

✓ مكلف بالعلاقات مع الزبائن:

وظيفته جذب العملاء للبنك بحيث يعرض الخدمات المصرفية والائتمانية والتمويلية التي يتمتع بها البنك، بحيث يبني علاقات متينة مع الزبائن.

✓ الصندوق:

وهو المسؤول عن الصندوق وعن ضمانه بشكل مستمر، وعمليات الصندوق مع العملاء ويسهر على ضمان تسوية الحسابات.

المطلب الثاني: أهداف والخدمات بنك الخليج الجزائر- وكالة قالمة-

أولا: أهداف بنك الخليج الجزائر- وكالة قالمة-

تتمثل أهداف الوكالة في ما يلي:[1]

✓ مرافقة الزبائن في كل عملياتهم وتمويل الاحتياجات المترتبة عن ذلك وفق مبدأ الربحية؛

✓ التوقع الجيد في المكان التجاري؛

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 20ماي2023، على الساعة 19:00 https://www.agb.dz/ .

- ✓ السعي وراء تحقيق المردودية والربحية؛
- ✓ السعي من خلال كل هذا البرنامج إلى تحقيق الربحية واستثمار أموال البنك على أحسن وجه وبدون مخاطر.

ثانيا: خدمات بنك الخليج الجزائر- وكالة قالمة-

وتتمثل هذه الخدمات في ما يلي:

1. **الأعمال التجارية:** وهذه العمليات تتمثل في تقديم قروض ومساعدات لشركات الإقراض من الأشكال المتنوعة المباشرة و الغير مباشرة.

- ✓ عمليات التجارة الخارجية: يساعد بنك الخليج الجزائر عملائه على النمو في السوق العالمية على نحو متزايد وذلك من خلال:
- ✓ خطابات الاعتماد للاستيراد؛
- ✓ خطابات الاعتماد للتصدير؛
- ✓ خصومات وثائقية.
- ✓ تمويل الاستغلال: يضع بنك الخليج الجزائر مهنيين متخصصين تحت تصرف العملاء لتوجيه الخيارات الخاصة بهم ومساعدتهم على إنشاء المرافق التي من شأنها أن تناسب أعمالهم، وتتمثل أشكال التمويل للاستغلال المقدمة من طرف البنك فيما يلي:
- ✓ القروض بالصندوق: وتشمل القروض الموسمية، السحب على المكشوف، الخصم، التسبيقات،
- ✓ القروض بالإلتزام: تشمل الكفالة حيث يقدم البنك هذا النوع من القروض في المجالات التالية:
  - في سياق المشتريات العامة؛
  - الالتزامات المكفولة لدى الجمارك؛
  - دفع الضمان؛
  - الاعتمادات المستندية.
- ✓ تمويل الاستثمار: تتمثل تمويلات البنك للاستثمار في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل؛

- ✓ تمويل الأعمال التجارية وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية: يقدم بنك الخليج الجزائر تمويلات لكافة الأنشطة سواء استغلالية كانت أو استثمارية وفقا للشريعة الإسلامية.[1]

2. **خدمات الأفراد:** وتتمثل في القروض، الادخار، حسابات الودائع والبطاقات البنكية.

3. **الخدمات المصرفية الالكترونية:** حيث يوفر بنك الخليج الجزائر خدمات الصراف الآلي في كافة فروعه المعتمدة داخل البلاد.

المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر

من خلال ما تم التعرف عليه من قبل حول التحليل المالي ودوره في تقييم أداء البنوك التجارية، سنحاول في هذا المبحث دراسة قوائم المالية التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري كالميزانية وجدول حسابات النتائج، وتوضيح كيفية تقييم الأداء المالي لبنك الخليج من خلال أدوات التحليل المالي والمتمثلة في المؤشرات المالية.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنوات 2017-2021

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المستخدمة في التحليل المالي وهي تتكون من عنصرين الجانب الأول يمثل عنصر الأصول والذي يقسم إلى أصول جارية أي تكون مدة استحقاقها طويلة الأجل وأصول قصيرة الأجل مدة استحقاقها أقل من سنة، أما الجانب الثاني فهو يمثل عنصر الخصوم وينقسم إلى موارد الدائمة(خصوم غير جارية وأموال خاصة) وخصوم جارية.

أولا: تحليل جانب الأصول

يمثل الجدول التالي التحليل الأفقي للتغيرات عناصر الأصول من 2017 إلى 2021:

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، 20ماي2023، على الساعة 19:20 https://www.agb.dz/ .

الجدول رقم (07): جانب الأصول لبنك الخليج الجزائر

الأصول	2017	2018	2019	2020	2021
الصندوق البنك المركزي، الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية؛	61 446 278	33 235 445	38 803 618	34 904 907	56 631 333
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛	/	/	/	/	10 038 183
أصول مالية جاهزة للبيع؛	/	/	/	/	5 496 947
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛	14 721 310	32 470 209	27 912 022	26 322 340	1 785495
سلفيات وحقوق على الزبائن؛	153 825326	169 327668	153 664521	169 135351	197 262456
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق؛	5 131507	–	–	–	–
الضرائب الجارية /أصول؛	1 267 805	1 831 942	2 191 180	2 157 103	1 705 678
الضرائب المؤجلة/ أصول؛	197 093	224 911	262 765	300 403	305 642
أصول أخرى؛	37 664	219 488	55 627	62 000	163 763
حسابات التسوية؛	400 055	537 946	474 149	972 462	638 917
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛	15 675	15 675	15 675	15 675	15 675
العقارات الموظفة؛	/	/	/		/
الأصول الثابتة المادية؛	19 552 174	24 824 807	33 372 102	35 929 553	35 608 145
الأصول الثابتة غير المادية؛	265 938	326 709	316 424	319 071	865 993
فارق الحيازة.	/	/	/	/	/
مجموع الاصول	256 860824	263 014799	257 068083	270 118830	319 518228

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

التعليق على النتائج المتعلقة بجانب الأصول:

- ✓ **القيم الجاهزة:** وتشمل كل من حسابات الصندوق والبنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية، نلاحظ في هذا البند وجود تذبذب على طول السنوات المدروسة حيث يوجد انخفاض من سنة 2017 الى 2021، وهذا راجع إلى عدم قدرة البنك على إبقاء على الحجم المطلوب من السيولة المناسبة لمواجهة الحالات الطارئة؛
- ✓ **الأصول مالية مملوكة لغرض التعامل وأصول مالية جاهزة للبيع:** لا توجد في سنة 2017 حتى سنة 2020 وتظهر قيمتها سنة 2021؛
- ✓ **حسابات لدى الهيئات المالية:** وهو يضم كل التمويلات التي يمنحها البنك للمؤسسات المالية، حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا لهذا الحساب سنة 2018 بقيمة 32 مليون مقارنة بسنة 2017، ثم سجلت انخفاض طفيف في السنوات 2019 2020، وانخفاض حاد في سنة 2021؛

- ✓ **تمويل الزبائن:** وهو يمثل كل التمويلات التي يمنحها البنك للأشخاص، وقد سجل نمو معتبر خلال السنوات المدروسة؛
- ✓ **أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق:** سجلت في السنة 2017 بقيمة 5 ملايين، ثم أصبحت معدومة في السنوات الباقية؛
- ✓ **الضرائب الجارية:** سجلت ارتفاع خلال السنوات 2017 الى 2020 ثم انخفضت سنة 2021؛
- ✓ **الضرائب المؤجلة:** عندما يكون الفارق واقع في المستقبل على مدفوعات الضرائب، ووجود فارق بين القيم المحاسبية للأصول والخصوم المسجلة في الميزانية، ونلاحظ هنا أن في سنة 2021 قيمة الضرائب المؤجلة اكبر منها في سنة 2017؛
- ✓ **أصول أخرى:** تضم كل من أصول مكتسبة بغرض المرابحة، مخزونات، أصول أخرى حيث كانت النتيجة سنة 2017 اقل من سنة 2018، ثم أخذت بالتراجع خلال السنوات الباقية؛
- ✓ **حسابات التسوية:** وهي تضم كل من مصاريف مقيدة مسبقا، شيكات غير مدروسة، شيكات مرفوضة في المقاصة، تحويلات واردة في المقاصة، حسابات أخرى، وقد سجلت في هذا البند تذبذب في القيمة خلال السنوات المدروسة.
- ✓ **المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة:** وهي قيمة المساهمة في صندوق الضمان للودائع البنكية التي تتمثل في أسهم ذات قيمة اسمية حيث كانت قيمة المساهمة نفسها في السنوات الخمس؛
- ✓ **العقارات الموظفة:** لم تسجل؛
- ✓ **الأصول الثابتة المادية:** وتكون قيمة الأصول الثابتة بقيمتها التاريخية بعد خصم الامتلاك ما عدا الأراضي والأصول قيد الانجاز حيث سجلت تغير خلال السنوات الأربع الأولى ثم انخفاض طفيف في السنة 2021؛
- ✓ **الأصول الثابتة الغير مادية:** يضم كل من برامج والنظم المعلوماتية والرخص، سجلت تذبذب خلال السنوات الخمس؛
- ✓ **فارق الخبرة:** لم تسجل.

ثانيا: تحليل جانب الخصوم

يمثل الجدول التالي التحليل الأفقي للتغيرات عناصر الخصوم من 2017 إلى 2021:

الجدول رقم (08): جانب الخصوم لبنك الخليج الجزائر

الخصوم	2017	2018	2019	2020	2021
البنك المركزي؛					
ديون تجاه الهيئات المالية؛			3 121	1 648	377 713
ديون تجاه الزبائن؛	199 946357	197 487980	184 555537	203 475674	237 003985
ديون ممثلة بورقة مالية؛	10 549 836	11 951739	13 964378	13 663484	16 405607
الضرائب الجارية خصوم؛	2 054 657	2 595 270	2 524224	2 436296	2 556 522
الضرائب المؤجلة / خصوم؛					–
خصوم أخرى؛	8 869 385	8 637 323	9 524 586	8 494 283	7 724 979
حسابات التسوية؛	5 057 602	7 170 811	8 832 957	6 634 730	7 035 697
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛	438 412	445 134	542 492	627 547	724 478
إعانات التجهيز / إعانات أخرى للاستثمارات؛	–	–	–	–	–
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛	2 919 085	4 782 872	5 292226	2 845 824	2 246 796
ديون تابعة؛					
رأس المال؛	10 000 000	10 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال؛	–	–	–	–	–
إحتياطات؛	1 000 000	1 000 000	1 622 810	7 314 927	7 314 927
فارق التقييم؛	–	–	–	–	53 851
فارق إعادة التقييم؛	–	–	–	–	–
ترحيل من جديد (+/-)؛	12 387 516	14 206 504	4 187 572	–	4 161 974
نتيجة السنة المالية (+/-).	3 637 975	4 737 168	6 018 180	4 624 416	4 911 699
مجموع الخصوم	256 860824	263 014799	257 068083	270 118830	310 518 228

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

التعليق على النتائج المتعلقة بجانب الخصوم:

- ✓ **البنك المركزي:** لا يوجد أي رصيد؛
- ✓ **التزامات تجاه الهيئات المالية:** وهو كل الحسابات الجارية للمؤسسات المالية حيث أنها لم تسجل في سنة 2017 و2018 وظهرت سنة 2019 مرفقة بارتفاع كبير سنة 2021 يقدر بـ 377 الف؛
- ✓ **التزامات اتجاه الزبائن:** وهي تمثل اكبر نسب الاستخدامات لدى البنك، وقد سجلت اكبر قيمة سنة 2021، وذلك بسبب ارتفاع التأمينات النقدية التي تغطي عملية الاعتماد والتحصيل النقدي؛

- ✓ **التزامات ممثلة بورقة مالية:** وهو يضم ودائع الزبائن الحاصلة على شهادة الاستثمار وتوزع وفق اجل الاستحقاق المتبقي، وقد شهدت ارتفاع كبير خلال السنوات المدروسة ؛
- ✓ **الضرائب الجارية:** وهي كل الضرائب الغير مدفوعة حيث سجلت تغير في جميع السنوات الخمس من ارتفاع وانخفاض ؛
- ✓ **الضرائب المؤجلة:** لم تسجل أية ضرائب مؤجلة.؛
- ✓ **خصوم أخرى:** سجلت تذبذب في القيمة خلال السنوات المدروسة؛
- ✓ **حسابات التسوية:** كذلك سجل هذا الحساب تذبذب في الرصيد؛
- ✓ **مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء:** ويضم هذا العنصر مؤونات لتغطية الالتزامات خارج الميزانية المصنفة ومؤونات لتغطية المخاطر والأعباء، وقد سجل ارتفاع ملاحظ خلال السنوات الخمس؛
- ✓ **إعانات التجهيز وإعانات الأخرى للاستثمار:** لم تسجل
- ✓ **أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:** ويضم كل من مؤونة ذات طابع احتياطي، وقد سجلت ارتفاع خلال السنوات 3 الأولى ثم أخذت بالانخفاض في السنتين 2020 و2021؛
- ✓ **ديون تابعة:** لم يسجل أي رصيد؛
- ✓ **رأس المال:** كان الرصيد المسجل في سنة 2017 مساوي لسنة 2018 سجلت بقيمة 10 ملايين في ثم تضاعفت في السنوات 3 الأخيرة لتصبح 20 مليون؛
- ✓ **احتياطات:** يضم الاحتياط القانوني والاحتياط الاختياري وقد سجل قيمة ثابة في السنتين 2017 و2018 ثم اخذ في الارتفاع الي ان وصل الي 7 ملايين في السنة 2021
- ✓ **فارق التقييم:** سجل في سنة 2021 بقيمة 53 الف؛
- ✓ **فارق إعادة التقييم:** لم يسجل أي رصيد في جميع السنوات؛
- ✓ **ترحيل من جديد:** سجل انخفاض في السنة 2019 يليه انعدام في سنة 2020 ثم تسجيل رصيد بقيمة 4 ملايين في سنة 2021.
- ✓ **نتيجة السنة المالية:** كانت موجبة وسجلت ارتفاع سنة 2018 و2019 ثم انخفضت في 2020 و2021.

ثالثا: عرض جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر خلال السنوات 2017-2021

يمثل الجدول التالي جدل حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر من 2017 إلى 2021:

الجدول رقم (09): جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
+ فوائد ونواتج مماثلة؛	12 925 859	15 241 973	14 913 681	15 221 157	16 125 046
- فوائد وأعباء مماثلة؛	(1 692 671)	(1 912162)	(1 425 642)	(1 928844)	(2 438118)
+ عمولات (نواتج)؛	2 452 118	3 846 714	1 194 474	1 276 411	1 469 063
- عمولات (أعباء)؛	(173 525)	(431 655)	(524 582)	323 232	(161 231)
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛	-	-	-	-	50 877
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛	-	-	-	-	-302
+ نواتج النشاطات الأخرى؛	54 922	110 050	4 694 355	1 605 586	638 773
- أعباء النشاطات الأخرى؛	-	(48 603)	(71 135)	(56 001)	(134 081)
الناتج البنكي الصافي	13 566 705	16 806 317	18 781 152	15 795 076	15 550 026
- أعباء استغلال عامة؛	(5 257 944)	(5 352829)	(5 602325)	(5 627909)	(6 168758)
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛	(1 151 272)	(1 122545)	(1 155553)	(1 142056)	(1 129733)
الناتج الإجمالي للاستغلال	7 157 489	10 330 942	12 023 273	9 025 111	8 251 535
- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد؛	(2 031 355)	(5 056764)	(4 934355)	(6 849936)	(3 961394)
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛	7 800	1 262 150	1 078 294	4 194 943	2 447 752
ناتج الاستغلال	5 133 934	6 536 328	8 167 213	6 370 118	6 737 892
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى؛	5 929	-	8 929	1 557	54 611
+العناصر غير العادية (نواتج)؛	-	-	-	-	-
- العناصر غير العادية (أعباء)؛	-	-	-	-	-

ناتج قبل الضريبة	5 139 863	6 536 328	8 176 141	6 371 675	6 792 504
- ضرائب على النتائج وما يماثلها؛	(1 501 888)	(1 799159)	(2 157961)	(1 747259)	(1 880805)
الناتج الصافي للسنة المالية	3 637 975	4 737 168	6 018 180	4 624 416	4 911 699

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

التعليق على نتائج جدول حسابات النتائج:

عرفت بنك الخليج الجزائر نتيجة صافية موجبة خلال كل سنوات الدراسة، حيث ارتفعت سنة 2018 بنسبة 30% وهذا بسبب ارتفاع في حساب استرجاع المؤونات وخسائر القيمة، نلاحظ كذلك ارتفاع في عام 2019 بنسبة 27%، ثم انخفضت في 2020 و2021 بنسبة تقدر بـ23% و6% على التوالي وهذا بسبب ارتفاع حساب مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات الغير قابلة للاستحقاق وكذلك في اعباء الاستغلال العامة، وهذا راجع الى جائحة كورونا خلال السنوات 2020 و2021، وازمة السيولة النقدية التي رافقتها.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر

أولا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر

1. **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يتم حسابه وفق العلاقة التالية

مؤشر العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية * 100

2. **مؤشر العائد على الأصول (ROA):** ويحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر العائد على الأصول= صافي الدخل / إجمالي الأصول * 100

الجدول رقم(10): مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر

الوحدة: النسبة المئوية%

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
ROE	15,55	18,79	23,31	16,93	15,60
ROA	1,41	1,80	2,34	1,71	1,53

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (03): تطور نسب العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر –وكالة قالمة–

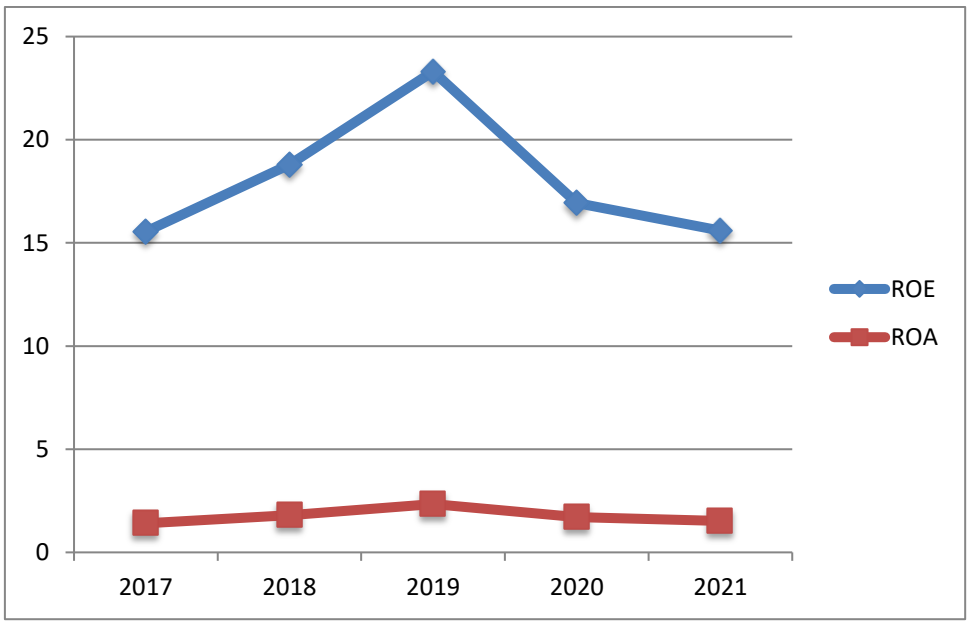

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذب في معدل العائد على حقوق الملكية خلال السنوات الخمس، حيث:

- تم تسجيل أدنى معدل سنة 2017 بمقدار 15,55 في المائة، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ سنة 2018 بمقدار 3,24 مقارنة بسنة 2017، ليبلغ 18,79 في المائة، وبمقدار 4,52 في المائة سنة 2019

مقارنة بسنة 2018، ثم تسجيل انخفاض بمقدار 6,38 سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ليصل الى 16.93 بالمائة، وبنسبة 1,33 بالمائة في سنة 2021 ليصل الى 15,60 مقارنة بالسنة 2020.

يفسر الزيادة في معدل العائد على حقوق الملكية الى جودة أداء البنك خلال السنوات الثلاث الأولى، ويفسر الانخفاض في الى الزيادة المستمر في حقوق الملكية مع تذبذبات لقيمة صافي الدخل بسبب انه لا يوظف موارده الذاتية بالكفاءة اللازمة ولا يعتمد في التمويل عليها وهنا نستنتج أن مردودية الأموال الخاصة ببنك الخليج الجزائر– وكالة قالمة – ضعيفة.

التعليق على مؤشر العائد على الأصول (ROA):

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذبا في معدل العائد على الأصول للفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض حيث:

- تم تسجيل اعلى معدل سنة 2019 يقدر ب 2.34 بالمائة، حيث سجل ارتفاع بنسبة 0,19 بالمائة سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وبنسبة 0,54 سنة 2019مقارنة بسنة 2018 لتصل الى 2.34 بالمائة، ثم تسجيل انخفاض بنسبة 0,63 ونسبة 0,18 بالمائة سنتي 2020 و2021 على التوالي لتصل الى 1,53 بالمائة سنة 2021 .
- يفسر سبب الارتفاع الى الاستغلال الجيد للمصادر التمويل المتوفرة، ويفسر الانخفاض في مؤشر العائد على حقوق الملكية لعدم وجود مصادر تمويل متوفرة خلال فترة جائحة كورونا.

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر

1–نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول*100

2– نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تكون العلاقة كالتالي:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع*100

الجدول رقم(11): مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر

الوحدة: النسبة المئوية%

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	9,11	9,58	10,04	10,11	9,85
نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الودائع	11.11	12,04	13,00	12,58	12,40

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (04): تطور نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر

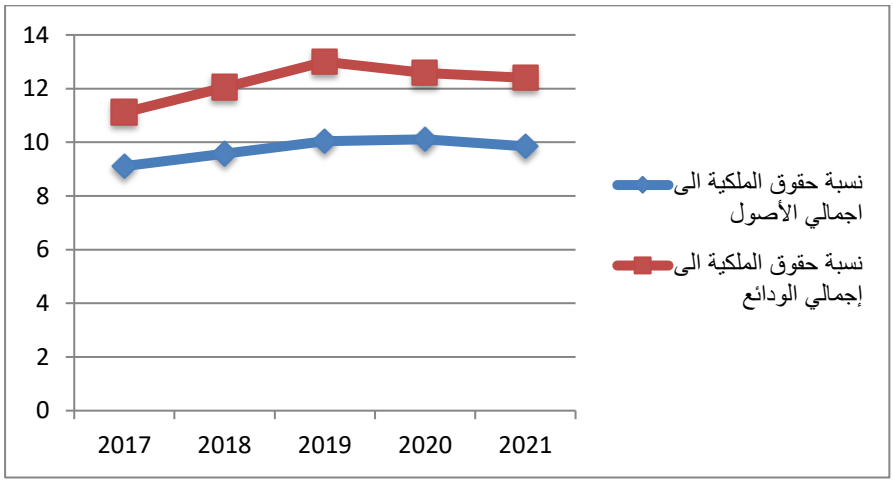

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق على نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول:

وتضم كل الأموال والمصادر التي يمتلكها البنك التي يستطيع من خلالها تحقيق ربحية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث نلاحظ وجود ارتفاع تدريجي للوصول إلى اعلى نسبة في 2020 تقدر بـ 10,11 بالمائة، يليه تراجع سنة 2021 بنسبة 0,26 بالمائة هذا يدل على أن بنك الخليج الجزائر أصبح يعتمد على مصادر أخرى لتحقيق الأرباح.

التعليق على نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الودائع:

نلاحظ تسجيل ارتفاع في هذه النسبة، حيث أن في سنة 2019 سجل بنك الخليج الجزائر أعلى نسبة تقدر بـ 13 بالمائة، بعد ذلك نلاحظ وجود انخفاض ليصل هذا الانخفاض في سنة 2021 إلى 12,40

بالمائة، هذا يدل على أن البنك لم يستطع تحقيق كفاءة حقوق الملكية الى إجمالي الودائع في هذه السنة بشكل كبير.

ثالثا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات السيولة لبنك الخليج الجزائر

1- نسبة التداول: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول السائلة / الخصوم السائلة

2- نسبة الأصول السائلة: وتكون العلاقة كالتالي:

نسبة الأصول السائلة = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

الجدول رقم(12): مؤشرات السيولة لبنك الخليج الجزائر

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة التداول (السريعة)	1,11	1,11	1,10	1,06	1,06
نسبة الأصول السائلة (النقدية)	0,92	0,90	0,86	0,86	0,85

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (05): تطور نسب السيولة لبنك الخليج الجزائر

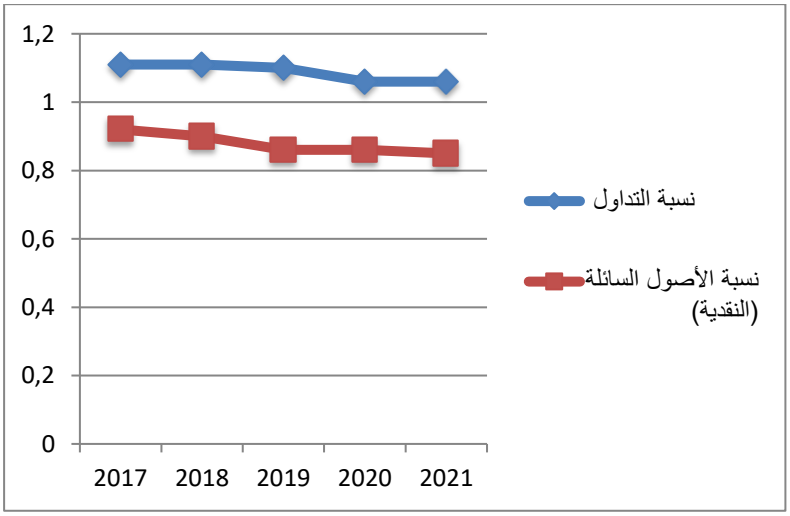

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق على نسب التداول (السيولة السريعة):

يتضح من خلال الجدول (12) والشكل (05) ان متوسط السيولة السريعة لبنك الخليج الجزائر وكالة قالمة مرتفعة ولا تقل عن 1%، حيث سجلت اكبر نسبة 1.11% سنة 2017 واقل نسبة 1.06% سنة 2021، وهذا ما يدل على قدرة البنك على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها المحدد.

التعليق على نسبة الأصول السائلة (النقدية):

يتضح من خلال الجدول (13) والشكل (06) ان متوسط نسبة الأصول السائلة لا يزيد عن 1%، حيث نلاحظ تسجيل أعلى نسبة سنة 2017 ب 0.92% بينما سجلت اقل قيمة سنة 2021 بـ 0.85%،

عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الآجل.

رابعا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات النشاط لبنك الخليج الجزائر

1- نسبة توظيف الودائع: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة توظيف الودائع= القروض والسلفيات / إجمالي الودائع

الجدول رقم(13): نسبة توظيف الودائع لبنك الخليج الجزائر

الوحدة: النسبة المئوية%

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة توظيف الودائع	80,07	96,34	91,46	82,88	78,43

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (06): تطور نسبة توظيف الودائع في بنك الخليج الجزائر –وكالة قالمة–

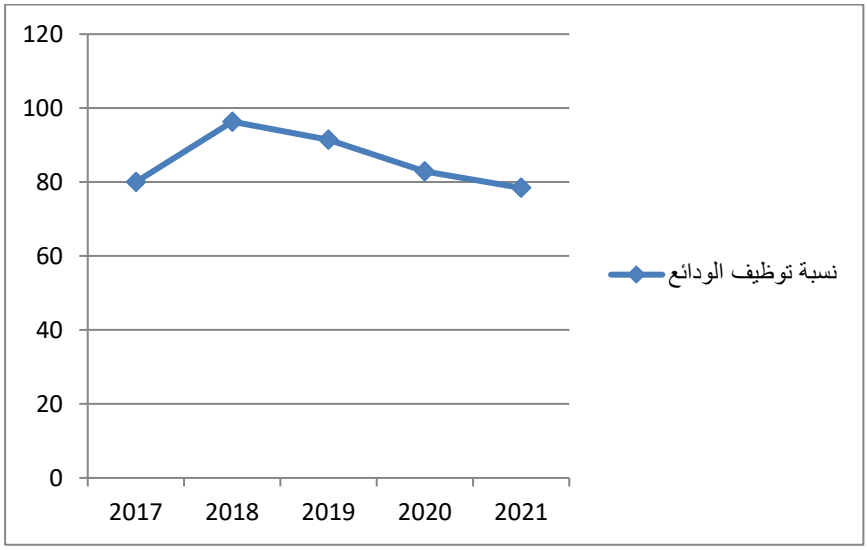

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel.

التعليق على نسبة توظيف الودائع:

وهي تضم كل من القروض ومشابهها وإجمالي الودائع، ومن خلال دراستنا لها نلاحظ أن نسبة توظيف الودائع لمعدل البنك ومعدل القطاع ارتفعت سنة 2017 حتى وصلت الى أعلى قيمة لها 96,34 ثم أخذت بالانخفاض سنة 2019 حتى سنة 2021، وهذا ما يؤثر سلبا في قدرة البنك على منح الائتمان.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل التعريف ببنك الخليج بصفة عامة وخصائصه وأهميته واهم التمويلات التي يقدمها وهيكله التنظيمي، ثم الشروط اللازمة لتقديم التمويل وبعدها قمنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية لبنك الخليج الجزائر باستخدام أدوات التحليل المالي تبين لنا مدى أهميتها، كونها تعطي للمحلل قراءة صحيحة من اجل معرفة الوضعية المالية للبنك، وتحديد نقاط قوته وضعفه لاتخاذ القرار المناسب، ورغم أهميته الكبيرة إلا انه يبقى ناقص لعدم القدرة على حساب بعض المؤشرات الضرورية. ويمكن القول أن بنك الخليج الموجود بوكالة قالمة في وضع لا بأس به، وكفاءته تزداد وقادر على توليد الأرباح رغم بعض النقائص التي يعاني منها خلال فترة جائحة كورونا وأزمة السيولة النقدية.

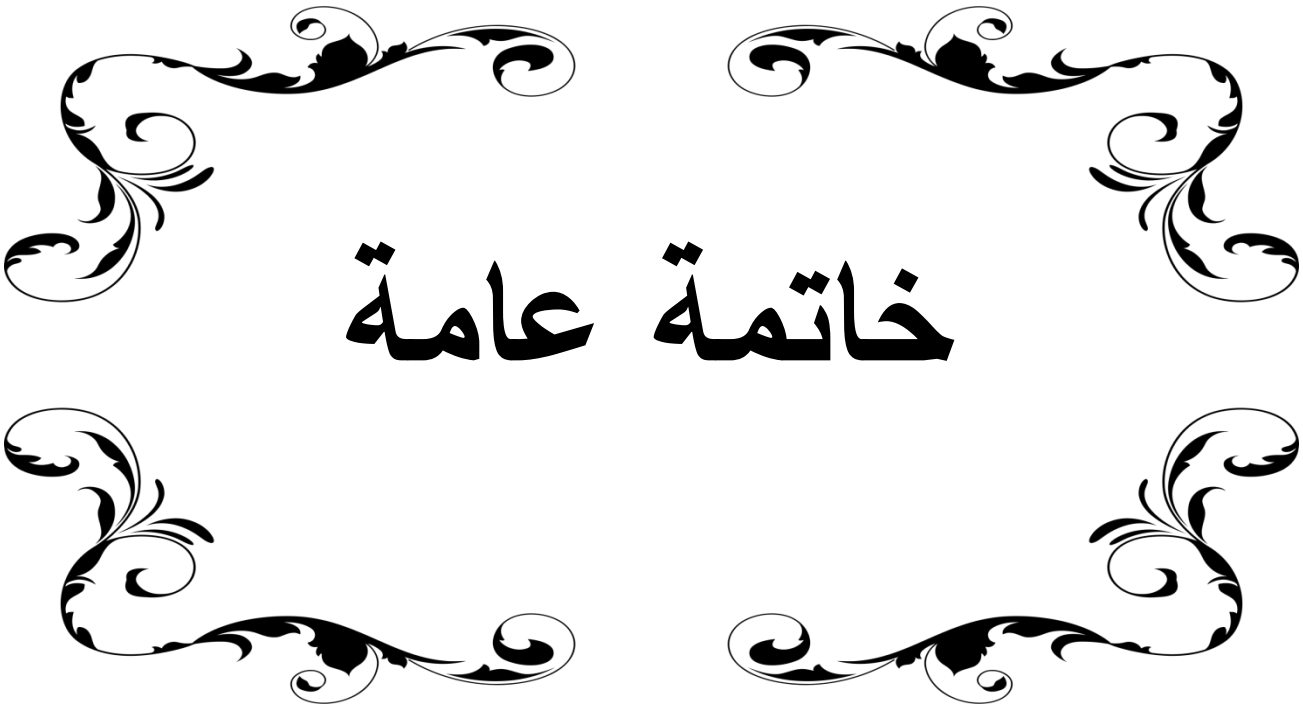

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعد الأداء المالي للبنوك التجارية بالغ الأهمية لكونه يلعب دور أساسي في مراقبة أهداف وتطلعات البنك، حيث تهدف البنوك التجارية كأي مؤسسة تجارية إلى العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكاليف، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من وضع سياسة معينة تتوصل من خلالها إلى تحقيق أكبر ربح، وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتوظيفها في المكان المناسب وكذا الاحتفاظ على سيولة معقولة لردع مخاطر السحوبات وتوفير الأمان لتعزيز ثقة الزبون، ومن أجل الحفاظ على هذه العناصر تم الاعتماد على التحليل المالي الذي من خلاله يتم تقييم البنوك التجارية فهو يفيد في معرفة الجوانب التي تستوجب الدراسة والاهتمام وذلك من أجل الحفاظ على الوضع الذي يوفر الظروف الجيدة للبنك.

حيث تناول هذا الموضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2017-2021 الذي من خلاله سعينا الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة " **ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟**"

من أجل الإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات حيث قدمنا البحث في فصلين تسبقهما مقدمة حيث استعملنا المؤشرات المالية وقمنا بتطبيقها على بنك وبنك الخليج الجزائر وكالة قالمة ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة .

اختبار الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى:** توصلنا على الحكم على صحة الفرضية الأولى، حيث لا يمكن للبنوك التجارية من دون التحليل المالي السليم أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها؛
- ✓ **الفرضية الثانية:** أما بالنسبة للفرضية الثانية توصلنا للحكم على أنها صحيحة، حيث تقييم أداء البنوك التجارية يتم باستخدام المؤشرات المالية؛
- ✓ **الفرضية الثالثة:** نحكم على هذه الفرضية انها صحيحة، إذن يمكن استخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر كفاية رأس المال في تقييم أداء بنك الخليج الجزائر (وكالة قالمة).

نتائج نظرية:

- ✓ تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز البنكي في الدولة وهي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق تسهيلات إئتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية؛
- ✓ التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء البنوك التجارية؛
- ✓ تقييم أداء البنوك التجارية هو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة؛

نتائج تطبيقية:

- ✓ بنك خليج الجزائر هو ثالث أكبر بنك خاص في الجزائر يعمل في مجال قطاعات الخدمات البنكية للأفراد والشركات وكذلك التمويل الإسلامي، هو بنك تأسس عام 2003، وهو أحد التابعة لبنك برقان، يمتلك نسبة 86، لديه أكثر من 60 فرع و100 جهاز آلي داخل الجمهورية؛
- ✓ إن بنك الخليج الجزائر يبدي اهتمام كبير بالسيولة وذلك من خلال نسب السيولة المرتفعة، وكذلك نسب النشاط حيث ان نسب توظيف الودائع مرتفعة خلال سنوات الدراسة.
- ✓ الربحية هي المغذي والمصدر الأول للسيولة في البنك على المدى الطويل.

توصيات:

- ✓ زيادة تحكم البنك الخليج الجزائر في إدارة الأصول؛
- ✓ العمل على تأهيل العامل البشري ذو كفاءة عالية؛
- ✓ وضع قوانين صارمة على منح القروض في بنك الخليج الجزائر؛
- ✓ إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع لدى بنك الخليج الجزائر.

أفاق الدراسة:

يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال أخر في المستقبل كما يلي:

- ✓ استخدام طرق وأساليب إحصائية وقياسية في تقييم أداء البنوك التجارية؛
- ✓ مقارنة أداء البنوك الجزائرية ببنوك أجنبية أخرى باعتماد على المؤشرات المالية كالمؤشرات الربحية وكفاية رأس المال؛
- ✓ دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بالمخاطر المالية؛
- ✓ دراسة مقارنة للأداء المالي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

✓ باللغة العربية:

1) أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

2) إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

3) السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.

4) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

5) العزازي محمد، **التسيير المحاسبي والمالي للسنة الثانية من التعليم الثانوي**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2018.

6) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي والادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

7) بن جدو فؤاد، **البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**، الطبعة الأولى، ألفا الوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

8) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار البازوري، 2022.

9) حسين بني هاني، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

10) خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والإقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

11) خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

12) خليل أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

13) دريد كامل أل شيب، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2015.

14) زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

15) زينب حسين عوض الله، **إقتصاديات النقود والمال**، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية، الأردن، 1994.

16) سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2008.

17) سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

18) سلمان بوذياب، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996.

19) شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

20) شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

21) طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

22) عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، بدون سنة نشر.

23) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وادارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

24) على خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.

25) على خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات**، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 15َ20.

26) على عباس، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

27) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

28) مجيد الكرخي، **تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

29) محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.

30) محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.

31) محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

32) محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

33) محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

34) محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، **التحليل المالي الكشف عن الإنحراف والإختلاس**، الطبعة الأولى، الصائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

35) محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.

36) منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996.

37) منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

38) ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

39) نصر حمود مزان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في أداء البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

40) هيثم محمد الزعبي، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، بدون سنة نشر.

41) وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

42) يوحنا عبد ال أدم، سليمان أللوزي، **دراسة الجودة الإقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**، الطبعة الأولى، دار المسير، الأردن، 2000.

✓ **باللغة الفرنسية:**

1) Grégory HEEM, Litelés Etats Financier sen IFRS, Editions d'Organisation, France,2004.

✓ **المواقع اللكترونية:**

1) https://www.agb.dz/.

2) https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html.

ثانيا: المذكرات والرسائل

✓ **مذكرات الدكتوراه:**

1) عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

✓ **مذكرات الماجستير:**

1) دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

2) رشيد حفصي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.

3) عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.

ثالثا: المجلات والجرائد

✓ **المجلات:**

1) أحمد عباس حسين، **تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، العدد29.

2) ابتسام قويدر، حسين يحيوش، **استخدام نموذج camels في قياس الأداء المصرفي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد07، العدد02، 2020.

3) إلهام طباخ، **أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد06، العدد02، 2019.

4) الطيب بولوح، عمر بوجمعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد 14، 2016.

5) خالد يوسف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة**، مجلة دراسة العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد12، العدد01، 2021.

6) سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد، **تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

7) طيب بولحية، عمر بوجمعية، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد14،

8) عباس كاظم جاسم الدعمي، مروج طاهر هذال المرسومي، **قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المال المصرفي**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، المجلد13، العدد53.

9) عبد الرؤوف عزالدين، صابر بوعوينة، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان**، مجلة الدراسات المالية والحاسبية، الجزائر، مجلد12، العدد01، 2021.

10) كرومي أسية، **تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، العدد05، جوان2016.

11) محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلد01، العدد02، 2004.

12) نجاة محمد أحمد جمعان، **نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، اليمن، العدد17، 2017.

13) نعمان محصول، سراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، ، مخبر مالية محاسبة وتأمين، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد02، العدد02.

14) يوسف بوخلال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد10، 2012.

✓ **الجرائد:**

1. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، نظام 09-05، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009.
2. القرار المؤرخ في 23 رجب عام1429 الموافق لـ 26 جويلية2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الصادرة في الجريدة الرسمية، العدد19، 2009.

رابعا: مقالات وأبحاث:

✓ **مقالات:**

1) الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مقالة مقدمة في مجلة الباحث، العدد07، 2009.

✓ **أبحاث:**

2) شعويبي محمود فوزي، التجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، أبحاث اقتصادية وإدارية،، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، العدد27، 2022.

الملاحق

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــه
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :... .....

الرقم:.....ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2022
قالمة في : .....

إلـى السيـد: ..... مدير بنك الخليج الجزائر
وكالة قالمة .....

الموضـــــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـــص

نحـــن رئيـــس قســـم علـــوم التسييـــر نشهـــد بـــأن:

الطالـــب(ة): ..... بلعمري عبد الكريم .....

الطالـــب(ة): ..... عرابي حماد .....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيير سنـة (أولى)/(ثانيـة) ماستر .فرع : (علـوم التسيير)/(علـوم ماليـة)

تخصص : ..... مالية المؤسسة .....في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكـم .

موضوع الزيـارة:..... دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
..... دراسة حالة .....

لـــذا نرجـــو من سيادتكـــم الموافقـــة لتحقيـــق هـــذه الغايـــة.

ولكـــم منـــا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

رئيـــس القســـم

مساعد رئيس القسم المكلف بالتدريس
والبحث العلمي بقسم علوم التسيير
الدكتور: عبد السلام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

د. محمد العايد

تأشيرة المؤسســـة المستقبلـــة

GULF BANK ALGERIE
GUELMA 114

ALLAGUE Tahar
Directeur d'Agence

BILAN au 31/12/2018

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278	-28 210 833
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310	17 748 899
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326	15 502 342
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507	-5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805	564 137
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093	27 818
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664	181 824
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055	137 892
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174	5 272 633
Immobilisations incorporelles	2.A.11	326 709	265 938	60 772
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

Activate Windows
Go to Settings to activa

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	197 487 980	199 946 357	-2 458 377
Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 951 739	10 549 836	1 401 903
Impôts courants Passif	2.P.3	2 595 270	2 054 657	540 613
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	8 637 323	8 869 385	-232 062
Comptes de régularisation	2.P.5	7 170 811	5 057 602	2 113 208
Provisions pour risques et charges	2.P.6	445 134	438 412	6 722
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	4 782 872	2 919 085	1 863 787
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				
Ecart de réevaluation				
Report à nouveau	2.P.9	14 206 504	12 387 516	1 818 987
Résultat de l'exercice		4 737 168	3 637 975	1 099 194
TOTAL DU PASSIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

INTITULE

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 241 973	12 925 859	2 316 114
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 912 162	-1 692 671	-219 492
Commissions	4.R.1	3 846 714	2 452 118	1 394 596
* Charges/Commissions	4.R.2	-431 655	-173 525	-258 131
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités	4.R.1	110 050	54 922	55 127
Charges des autres activités		-48 603		-48 603
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	16 806 317	13 566 705	3 239 612
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 352 829	-5 257 944	-94 886
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 122 545	-1 151 272	28 727
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		10 330 942	7 157 489	3 173 453
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-5 056 764	-2 031 355	-3 025 409
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	1 262 150	7 800	1 254 349
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		6 536 328	5 133 934	1 402 394
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6		5 929	-5 929
Éléments extraordinaires Produits				
Éléments extraordinaires Charges				
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		6 536 328	5 139 863	1 396 465
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 799 159	-1 501 888	-297 271
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		4 737 168	3 637 975	1 099 194

ACTIF **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	34 904 907	38 803 618	-3 898 711
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	-
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	-
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	26 322 340	27 912 022	-1 589 682
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 135 315	153 664 521	15 470 793
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	2 157 103	2 191 180	-34 077
Impôts différés Actif	2.A.6	300 403	262 765	37 638
Autres actifs	2.A.7	62 000	55 627	6 373
Comptes de régularisation	2.A.8	972 462	474 149	498 314
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 929 553	33 372 102	2 557 451
Immobilisations incorporelles	2.A.11	319 071	316 424	2 647
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

PASSIF **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Banque centrale, CCP		-	-	-
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	1 648	3 121	-1 474
Dettes envers la clientèle	2.P.2	203 475 674	184 555 537	18 920 137
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 663 484	13 964 378	-300 894
Impôts courants Passif	2.P.3	2 436 296	2 524 224	-87 927
Impots Différés Passif		-	-	-
Autres Passifs	2.P.4	8 494 283	9 524 586	-1 030 303
Comptes de régularisation	2.P.5	6 634 730	8 832 957	-2 198 226
Provisions pour risques et charges	2.P.6	627 547	542 492	85 054
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 845 824	5 292 226	-2 446 402
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital		-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	1 622 810	5 692 117
Ecart d'évaluation		-	-	-
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	-	4 187 572	-4 187 572
Résultat de l'exercice		4 624 416	6 018 180	-1 393 764
TOTAL DU PASSIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 221 157	14 913 681	307 475
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 928 844	-1 425 642	503 202
Commissions	4.R.1	1 276 411	1 194 474	81 937
* Charges/Commissions	4.R.2	-323 232	-524 582	-201 350
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	1 605 586	4 694 355	-3 088 770
Charges des autres activités	4.R.2	-56 001	-71 135	-15 134
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	15 795 076	18 781 152	-2 986 075
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 627 909	-5 602 325	25 584
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 142 056	-1 155 553	-13 497
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**9 025 111**	**12 023 273**	**-2 973 989**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-6 849 936	-4 934 355	1 915 581
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	4 194 943	1 078 294	3 116 648
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**6 370 118**	**8 167 213**	**2 058 240**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	1 557	8 929	-7 372
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**6 371 675**	**8 176 141**	**2 050 868**
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 747 259	-2 157 961	-410 702
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 624 416**	**6 018 180**	**1 640 165**

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	56 631 333	34 904 907	21 726 427
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		10 038 183	-	10 038 183
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		5 496 947	-	5 496 947
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	1 785 495	26 322 340	-24 536 845
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	197 262 456	169 135 315	28 127 141
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	1 705 678	2 157 103	-451 426
Impôts différés Actif	2.A.6	305 642	300 403	5 239
Autres actifs	2.A.7	163 763	62 000	101 763
Comptes de régularisation	2.A.8	638 917	972 462	-333 545
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 608 145	35 929 553	-321 408
Immobilisations incorporelles	2.A.11	865 993	319 071	546 922
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**310 518 228**	**270 118 830**	**40 399 399**

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Banque centrale, CCP	2.A.1	-	-	-
Dettes envers les institutions Financières		377 713	1 648	376 065
Dettes envers la clientèle		237 003 985	203 475 674	33 528 310
Dettes représentées par un titre	2.A.2	16 405 607	13 663 484	2 742 123
Impôts courants Passif	2.A.3	2 556 522	2 436 296	120 226
Impots Différés Passif	2.A.4	-	-	-
Autres Passifs	2.A.5	7 724 979	8 494 283	-769 304
Comptes de régularisation	2.A.6	7 035 697	6 634 730	400 966
Provisions pour risques et charges	2.A.7	724 478	627 547	96 931
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements	2.A.8	-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.9	2 246 796	2 845 824	-599 028
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital	2.A.10	20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital	2.A.11	-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	7 314 927	-
Ecart d'évaluation		53 851	-	53 851
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	4 161 974	-	4 161 974
Résultat de l'exercice		4 911 699	4 624 416	287 283
TOTAL DU PASSIF		**310 518 228**	**270 118 830**	**40 399 399**

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	16 125 046	15 221 157	903 889
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-2 438 118	-1 928 844	509 274
Commissions	4.R.1	1 469 063	1 276 411	192 653
* Charges/Commissions	4.R.2	-161 231	-323 232	-162 001
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		50 877	-	50 877
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-302	-	-302
Produits des autres activités	4.R.1	638 773	1 605 586	-966 813
Charges des autres activités	4.R.2	-134 081	-56 001	78 080
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	**15 550 026**	**15 795 076**	**-245 050**
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-6 168 758	-5 627 909	540 849
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 129 733	-1 142 056	-12 323
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**8 251 535**	**9 025 111**	**283 476**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-3 961 394	-6 849 936	-2 888 541
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	2 447 752	4 194 943	-1 747 190
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**6 737 892**	**6 370 118**	**-4 352 256**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	54 611	1 557	53 055
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**6 792 504**	**6 371 675**	**-4 299 201**
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 880 805	-1 747 259	133 547
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 911 699**	**4 624 416**	**-4 165 654**

ملخص الدراسة:

التحليل المالي وسيلة فعالة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل التطورات والتحديات التي تواجهها في كافة المستويات من أجل ضمان استمرارها وبقائها، لذلك أصبحت أدوات التحليل المالي لها أهمية بالغة على مستوى المؤسسات البنكية فيما يتعلق بالمعلومات المستخرجة من القوائم المالية وتقييمها باستخدام النسب المالية من أجل تسليط الضوء على الجانب النظري لتقييم أداء البنوك التجارية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل النسب المالية المستعملة أهمها: أن البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر، كما أن البنك له القدرة الكافية على رد الودائع إلى أصحابها في الوقت المناسب، مما يجعله قادرا على مواجهة مختلف المخاطر، كما تشير أيضا نتائج الدراسة أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة وذلك من خلال استغلاله الأمثل للموارد المتاحة أمامه، وعليه يمكن القول أن أداء بنك الخليج الجزائر جيد.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء المالي، النسب المالية، البنوك التجارية.

Abstract:

Financial analysis is an effective tool in evaluating the financial performance of banking institutions as well as a tool for decisions marking and rationalization in light of the challenges and developments that it faces at all levels in order to ensure its continuity and survival. Therefore, financial analysis tools are very important at the level of banking with regard to the information extracted from the financial statements and assessed by the use theoretical side to evaluate the performance of commercial banks.

The study reached a set of results through the analysis of the most important financial ratios: the bank has sufficient liquidity to make it a way from risk, the bank also has sufficient ability to reply deposits to their owners right on time, making it able to face different risks, the results of the study also indicate that the bank was able to achieve good profitability rates through the optimal exploitation of resources available to him it can be said that the bank performance is good.

Keywords: financial analysis, financial performance, financial ratios, commercial banks.